الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي /الاربعاء

1435/2/1هـ الموافق 2013/12/4م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	10
حقوق الانسان في العالم	40

موقف خليجي موحد ضد تقارير حقوق الإنسان المسيئة

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/107002html

جعفر الصفار – الدمام

طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني بموقف خليجي موحد من قبل الجهات المعنية في دول الخليج تجاه ما يصدر ضد دول الخليج من انتقادات في مجال حقوق الإنسان وما يتضمنه بعض هذه التقارير من معلومات قد تنقصها الدقة أو قد تتخللها أهداف سياسية.

وأشار الدكتور القحطاني -خلال زيارة وفد من رؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجمعية في الرياض- إلى أن الآلية القانونية في المملكة تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية بصفتها القانون العام في البلاد وما يصدر من أنظمة وتشريعات تنظم بعض المجالات، وقد شكر الوفد الزائر رئاسة الجمعية وأعضاءها على حسن الاستقبال.

وقدم الدكتور القحطاني في بداية اللقاء شرحا عن الجمعية وآلية عملها وأنشطتها ومهامها والتحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي في المجال الحقوقي، وطرح الوفد الزائر العديد من الاستفسارات حول دور الجمعية ونشاطها. وأشار الى أهمية أن يكون هناك موقف خليجي موحد من قبل الجهات المعنية في دول الخليج تجاه ما يصدر ضد دول الخليج من انتقادات في مجال حقوق الإنسان وما يتضمنه بعض هذه التقارير من معلومات قد تنقصها الدقة أو قد تتخللها أهداف سياسية.

حضر الاجتماع من طرف الجمعية المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالجليل السيف وأمين عام الجمعية المكلف المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري وعضو الجمعية الكتور إبراهيم السليمان وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود.

..وتعاون خليجي في مجال حقوق الإنسان

اليوم - الرياض

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه بمقر الهيئة رؤساء أجهزة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي، ورحب بالوفود الخليجية، وأكد على ما يربط دول الخليج العربية من علاقات وثيقة ومصير مشترك، وشدد على أهمية التعاون المستمر بين الأشقاء الخليجيين.

وقال رئيس هيئة حقوق الإنسان: إن القفزات اللافتة والتنمية الشاملة التي تشهدها دول المجلس في كافة المجالات تحتم علينا المزيد من العمل والتعاون وتنسيق الجهود لضمان استمرارية هذا التطور ولتكون حقوق الإنسان بكل تفاصيلها حاضرة في هذا المشهد التنموي، مسجلة نجاحا وتفوقا لا يقل عما يحدث في تلك القطاعات التنموية بشكل عام.

وقال: إن دول مجلس التعاون بقياداتها الحكيمة وشعوبها المتطلعة تنظر لحقوق الإنسان بأنها خيار استراتيجي وعمل وطني هدفه خدمة الإنسان على ثرى هذه الأوطان التي اعتمدت حقوق الإنسان مبدأ ومنهج وعقيدة.

فدول مجلس التعاون الخليجي تتناول ملفات حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية وفقا لواقع الحال التي هي عليه وبكل مصداقية وموضوعية بعيدا عن الانتقائية.

وقد عقد في مقر هيئة حقوق الإنسان ورشة عمل مع الوفود الخليجية برئاسة الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان بحضور عدد من أعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها وتم استعراض أعمال الهيئة والآليات التي تقوم من خلالها الهيئة بتنفيذ عملها والصلاحيات التي تحظى بها.

دفاعا عن إيقاف مكفوله.. مواطن يلجأ لـ"حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169808&CategoryID=5

ظهران الجنوب: عوض فرحان 04-12-2013 AM 12:47

لجأ مواطن إلى الجمعية السعودية لحقوق الإنسان للدفاع عن مكفوله الآسيوي بعد توقيفه في حجز شعبة مرور ظهران الجنوب لأسبوع كامل دون مستند قانوني في قضية لم تعد له بها علاقة وفق المستندات الرسمية التي بحوزته.

وقال المواطن فيحان الدوسري، إنه تفاجأ بسحب مكفوله البنجلاديشي من حلقة الخضار وتوقيفه بشكل عشوائي في شعبة حجز مرور ظهران الجنوب، الذي رفض إطلاق مكفوله على الرغم من عدم وجود أي مستند قانوني سواء من المحافظ أو الشرطة ينص بالقبض عليه أو إيقافه، مبينا أنه تقدم بجميع المستندات الرسمية التي تدل على عدم تحمل مكفوله أية مسؤولية في حادث سير لمركبة كان يقودها نجمت عنه وفاة وافد آخر كان برفقته وتم دفع ديته في حينها.

وأضاف الدوسري، أنه اضطر لترك دوامه الحكومي وأخذ إجازة لمراجعة فك قيد مكفوله المحتجز دون وجه حق، مطالبا بضرورة محاسبة المتسبب في إيقاف مكفوله ومنع الطعام عنه - كما يزعم -، الأمر الذي دفعه للتقدم بشكوى لجمعية حقوق الإنسان للنظر في توقيف مكفوله دون مبرر.

من جهته، أوضح مدير شعبة مرور ظهران الجنوب رئيس رقباء علي حسين القحطاني لـ"الوطن"، أن الموقوف تم حجزه وفق الأنظمة والتعليمات إثر تسببه في وفاة مقيم آخر في حادث مركبة كان يقودها ولا يزال الجثمان منذ 9 أشهر في مستشفى الملك خالد بنجران، ولم ترحل جثة المتوفى لرفض كفيل العامل المتسبب في الحادثة دفع رسوم نقل التابوت للخطوط السعودية ولهذا السبب تم إيقافه، نافيا في الوقت نفسه أن يكون قد منع عن الموقوف الطعام، حيث يتم إحضار إعاشته في وقتها وأنهم في طور إيقاف جميع التعاملات الإلكترونية للعامل وكفيله وكذلك الوكيل الشرعي لكفيل المتوفى.

من جانبه، وجه محافظ ظهران الجنوب محمد بن فلاح القرقاح، في خطاب عاجل لمدير شعبة مرور المحافظة - حصلت "الوطن" على نسخة منه - بضرورة تحميل كفيل المتوفى وليس قائد المركبة رسوم التابوت للخطوط السعودية كما تنص على ذلك الأنظمة، على أن يقوم كفيل العامل المتوفى بتقديم شكوى للجهات المعنية بحق كفيل العامل الموقوف للمطالبة بحقوقه فيما يتعلق بمبلغ التابوت لضمان عدم تأخير ترحيل الجثمان.

فيما بين مصدر رسمي في مرور المحافظة لـ"الوطن"، إطلاق سراح العامل الموقوف فور وصول خطاب المحافظ لمدير شعبة المرور.

إلى ذلك، أكد عضو جمعية حقوق الإنسان المستشار القانوني خالد الفاخري لـ"الوطن"، أن قضية الموقوف الآسيوي وغيرها من القضايا يكون فيها الإيقاف وفق ما نص عليه نظام الإجراءات الجزائية بالتحقيق معه في مدة لا تتجاوز 6 أشهر بعدها يحال للقضاء أو الإفراج عنه، مشيرا إلى أن الجمعية ستخاطب هيئة التحقيق والادعاء العام بصفتها الجهة المسؤولة عن السجن والإيقاف للتحقق من المستندات القانونية في عملية الإيقاف.

وفد خليجي من هيئة حقوق الإنسان يطلع على تجربة المملكة في حفظ حقوق الغير

الفريق أول القحطاني: ليس هناك أي سياسات أو توجيهات أو أوامر تصدر من ولاة الأمر لاختراق أي حق من حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04/article889581.html

الرياض – مناحي الشيباني تصوير – منصور الجميعة
كشفت زيارة لوفد رفيع المستوى من هيئة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي لإدارة حقوق الإنسان بالأمن العام بالرياض عن تلقي إدارة حقوق الإنسان بالأمن خلال عامي 1433ه / 1434ه بشرط مناطق ومحافظات المملكة (4324) شكوى واستفسارا وملاحظة تمت معالجتها تحت إجراءات معينة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وضمان حقوق الإنسان .
وأكد مدير الأمن العام الفريق أول سعيد بن عبدالله القحطاني لدى استقباله لوفد هيئة حقوق الإنسان أن ولاة أمرنا يحرصون كل الحرص على حفظ الإنسان وليس هناك أي سياسات ولله الحمد أو توجيهات أو أي أوامر تصدر من ولاة الأمر لاختراق أي حق من حقوق الإنسان.
فيما ألمح مدير مكتب حقوق الإنسان بالأمانة مضحي العاردي أن هناك إعلانا اخر لحقوق الإنسان وهو الإعلان الخليجي الأول لحقوق الإنسان والذي سيتم مباركته في القمة الخليجية القادمة بإذن الله تعالى فضلا عن كثير من المشاريع التي تهم وتخدم حقوق الإنسان في مجتمعاتنا الخليجية. جاء ذلك في زيارة لوفد رفيع المستوى من هيئة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي للاطلاع على تجربة المملكة ودورها في حفظ حقوق الإنسان.
هذا وكان في استقبال وفد حقوق الإنسان من دول مجلس التعاون الخليجي مدير الأمن العام الفريق أول سعيد القحطاني ومساعد مدير الأمن العام اللواء سعد الخليوي والمشرف على إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام ومدير مكتب مدير الأمن العام العقيد إبراهيم بن عبدالعزيز المنيع ومدير العلاقات والتوجيه العقيد علي بن حمد المبارك حيث رحب مدير الأمن العام بالوفد مؤكدا حرص ولاة الأمر حفظهم الله في بلادنا على حفظ حقوق الإنسان وقال في كلمته أن ولاة أمورنا في هذه الدول ولله الحمد يحرصون كل الحرص على حفظ حقوق الإنسان وليس هناك أي سياسات ولله الحمد أو توجيهات أو أي أوامر تصدر من ولاة الأمر لاختراق أي حق من حقوق الإنسان وأضاف الفريق أول القحطاني ونحن ولله الحمد في أجهزه الأمن وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص نعمل في ظل قيادة هذه البلاد ونستمد سياستنا وأنظمتنا ولوائحنا من هدي الشريعة الإسلامية ومن دستورنا العظيم القرآن الكريم كما نص على ذلك في النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية وحرص صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية رحمه الله وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية حفظه الله ولدينا في الأمن العام وفي كل شرط مناطق المملكة إدارات تعنى بحقوق الإنسان وتهدف إلى أن تكون بوابة واسعة لكل المواطنين والمقيمين ان كان لهم أي شكاوى أو ان كان لهم أي اقتراحات أو أي تظلمات فنحن في مديرية الأمن العام نحرص على أن نتلقى كل ذلك وأن نبحثه وأن نتأكد من كل الإجراءات التي تقوم فيها أجهزة الأمن في الضبط وفي جميع الاستدلالات وفي جميع الأمور الوقائية والأمنية أن تكون تحت مظلة النظام وبدون أي تجاوزات لذلك ومتى ما ثبت أن لدينا أي قصور أو خلل فان أي رجل من رجال الأمن العام يتعرض للمسألة والتحقيق ويحاكم.

ورحب مدير الأمن العام بالضيوف وقال نرحب بكم مرة ثانية وبين أخوانكم وفي بلدكم الثاني ونحن نعتبر أنفسنا جميعا بلدا واحدا ومتساوون في كل الأمور ومتساوون في الحقوق والواجبات ولا نشعر أنكم في بلد اخر ولان نشر أيضا حينما نزوركم أننا في بلد اخر.
ولله الحمد مسيرة مجلس حقوق الإنسان تتطور وتصل إلى ما يهدف إليه قادتنا في هذا المجلس.
من جانبه: أكد مدير مكتب حقوق الإنسان بالأمانة مضحي العاردي في بداية كلمة له بهذه المناسبة أن كلمة مدير الأمن العام الفريق أول سعيد بن عبدالله القحطاني ما هي إلا ترجمة فعلية لطموحات أصحاب الفخامة والسمو قادة دول مجلس التعاون الذين كان نهجهم جميعا منذ البداية على تحقيق الأمن والأمان وادراج حقوق الإنسان في مجتمعاتنا. وأضاف:
وجاءت ترجمة هذا الأمر ترجمة فعلية بما رأوه بوضع جهة لحقوق الإنسان في الأمانة العامة وضمن هيكل الأمانة العامة لمجلس التعاون وبفضل من الله تبارك وتعالى وحده ثم بفضل جهود أخواني ممثلي الدول الخليجية كانت هناك بصمات إيجابية وهي تعد من الأمور التي نفخر بها جميعا فقد آثروا على أنفسهم أن وضعوا ميثاقا لحقوق الإنسان وكان أيضا موازيا له إعلان اخر لحقوق الإنسان وهو الإعلان الخليجي الأول وأبشر نفسي وأبشركم بأنه سيتم مباركته في القمة الخليجية القادمة باذن الله تعالى فضلا عن كثير من المشاريع التي تهم وتخدم حقوق الإنسان في مجتمعاتنا الخليجية وأنا على علم أن معاليكم كان أول المسئولين في الدولة الذين وضعوا إدارة لحقوق الإنسان في هذا المجتمع الطيب وفي نهاية كلمته سأل العاردي
الله أن يعم الأمن والأمان على المملكة العربية السعودية وعلى الكويت ومملكة البحرين والإمارات وقطر وعمان والجميع.
عقب ذلك شاهد وفد هيئة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي فيلما وثائقيا جهود المملكة في حفظ الأمن وحفظ حقوق الإنسان سواء كان مواطنا أو مقيما على أرض المملكة عقب ذلك تجول الوفد في إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام حيث استمع الوفد لشرح مفصل من مشرف ادارة حقوق الإنسان بالأمن العام مدير مكتب مدير الأمن العام العقيد إبراهيم المنيع ومدير ادارة حقوق الإنسان بالأمن الرائد مظلي سعيد بن فرج المري على الية عمل الإدارة حيث كشفت الجولة عن استقبال إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام خلال عامي 1433ه / 1434ه (4324) ذات علاقة بما يقدم الأمن العام من خدمات وما تم معالجته من تلك الاتصالات التي شملت شكاوى أو ملاحظات أو استفسارات من مواطنين ورجال أمن ومقيمين بالمملكة (2481) عام (1433ه) و(1843) عام 1434ه ثم استمع الوفد لطريقة استقبال الشكاوى أو البلاغات بالادارة وآلية العمل عقب ذلك التقطت صورة جماعية للوفد.

استقبل رؤساء أجهزة حقوق الإنسان بدول المجلس ..

العيبان: دول "التعاون" تنظر لحقوق الإنسان كخيار استراتيجي وعمل وطني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04/article889573.html

الرياض - واس
استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه بمقر الهيئة أمس، رؤساء أجهزة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد الدكتور العيبان ما يربط دول الخليج العربية من علاقات وثيقة ومصير مشترك يحتم على الجميع العمل المشترك والتنسيق المستمر لتحقيق آمال وتطلعات قادة دول المجلس من أجل خدمة أبناء دول المجلس والمقيمين عليها، موضحاً أن القفزات اللافتة والتنمية الشاملة التي تشهدها دول المجلس في المجالات كافة تفرض المزيد من العمل والتعاون وتنسيق الجهود لضمان استمرارية هذا التطور، ولتكون حقوق الإنسان بكل تفاصيلها حاضرة في هذا المشهد التنموي مسجلة نجاحاً وتفوقاً لا يقل عما يحدث في تلك القطاعات التنموية بشكل عام.

وقال: "إن دول مجلس التعاون بقياداتها الحكيمة وشعوبها المتطلعة تنظر لحقوق الإنسان بأنها خيار استراتيجي وعمل وطني هدفه خدمة الإنسان على ثرى هذه الأوطان التي اعتمدت حقوق الإنسان مبدأً ومنهجا وعقيدة، فدول مجلس التعاون الخليجي تتناول ملفات حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية وفقا لواقع الحال التي هي عليه وبكل مصداقية وموضوعية بعيدا عن الانتقائية". وشدد على أهمية التعاون المستمر بين الأشقاء الخليجيين، مستذكراً كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- التي ألقاها في افتتاح اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لتكون حافزًا ومؤشرًا لأي عمل يصبو إلى النجاح حين قال: إن التاريخ والتجارب علمتنا أن لا نقف عند واقعنا ونقول اكتفينا، ومن يفعل ذلك سيجد نفسه في آخر القافلة ويواجه الضياع وحقيقة الضعف، وهذا أمر لا نقبله جميعاً لأوطاننا وأهلنا واستقرارنا وأمننا.

وعُقد في هيئة حقوق الإنسان ورشة عمل مع الوفود الخليجية برئاسة الدكتور بندر العيبان بحضور عدد من أعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها تم خلالها استعراض أعمال الهيئة والآليات التي تقوم من خلالها الهيئة على تنفيذ عملها والصلاحيات التي تحظى بها الهيئة. وأكدت الوفود الخليجية أهمية هذه الزيارة وما اطلعوا عليه من معلومات مهمة ستسهم في تطوير العمل في بقية مؤسسات حقوق الإنسان في دول الخليج.

"رجال أمن" يشكون زملاءهم ببلاغات "كيدية"

المري: جاهزون لاستقبال 720 مكالمة في وقت واحد

المصدر: جريدة الوطن 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169810&CategoryID=5

الرياض: نايف الرشيد 2013-12-04 12:49 AM

فيما تلقت إدارة حقوق الإنسان بمديرية الأمن العام 4329 شكوى وملاحظة واقتراحا خلال العامين الماضيين، أبلغ "الوطن" مدير الإدارة عضو اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر الرائد مظلي سعيد المري، رصدهم لشكاوى "كيدية" قدمها رجال أمن ضد زملائهم، ومواطنون ضد ضباط وأفراد.

وأضاف المري "الشكاوى الكيدية تكاد تكون نادرة الحدوث، إلا أنها تحظى بالتعامل الجدي لمعالجتها"، لافتا إلى أن فريق عمل يستقبل البلاغات ويعمل على معالجة كل بلاغ على حدة سواء بالطريقة الآنية بالتفاهم مع مشرف الفترة، أوإحالة الموضوع للقسم المختص، كاشفا عن أن إدارته لا ترفع معاملاتها المتعلقة بالشكاوى ضد أفراد وضباط إلى أجهزة القضاء للبت فيها، إذ يتولى الجهاز التحقيق والتقصي والمحاسبة في حدود صلاحية مدير الأمن العام، أما إن كانت شكاوى من خارج صلاحيات مدير الأمن العام فترفع لجهات أخرى ويحال لها بشكل رسمي لتتخذ ما تراه مناسبا سواء قضائية أو غيرها.

وأعلن المري أن إدارته لديها القدرة على استيعاب 240 اتصالا و69 برقية هاتفية في وقت واحد، فيما يجري العمل على رفع الطاقة الاستيعابية لتلقي الاتصالات لنحو 720 مكالمة هاتفية في وقت زمني واحد.

كشف جهاز الأمن العام التابع لوزارة الداخلية عن تلقي إدارة حقوق الإنسان التابعة له 4329 شكوى خلال العامين المنصرمين، من بينها شكاوى كيدية، إلا أنها "نادرة الحدوث" بحسب المسؤولين، وتنوعت بين شكاوى قدمها رجال أمن ضد زملائهم، ومواطنون ضد رجال أمن وبعض من زوار المشاعر المقدسة.

وشدد مدير الأمن العام الفريق سعيد القحطاني خلال زيارة وفد من هيئة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي صباح أمس لمقر الأمن العام بالرياض، على أن "الأمن العام" يهتم بحقوق الإنسان سواء أكان مواطنا أو مقيما.
وأكد القحطاني على عدم وجود أي سياسة أو أي توجهات أو أوامر تصدر من ولاة الأمور لاختراق أي حق من حقوق الإنسان، مؤكداً أنه في حال إثبات قصور أو خلل، فإن أي رجل من رجال الأمن العام يتعرض للمساءلة والتحقيق والإدانة والمحاسبة على فعلته.
ووفقاً لمدير إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام، الرائد مظلي سعيد المري، فقد استقبلت إدارة حقوق الإنسان في الأمن العام خلال عام 1433هـ ما يقارب 2481 شكوى وملاحظة واقتراح، في حين تلقت الإدارة عام 1434هـ نحو 1848 اتصالا بانخفاض قدره 633 شكوى عن العام الذي سبقه، وأشار المري إلى معالجة جميع تلك الاتصالات التي تلقتها إدارة حقوق الإنسان، لافتاً إلى وجود بعض الشكاوى الكيدية، الأمر الذي يتطلب توضيح تفاصيلها إلى مقدم الشكوى استناداً للتنظيم الخاص بهذا الملف، مستدركاً بالقول إن الشكاوى الكيدية تكاد تكون نادرة الحدوث.
وكشف أن إدارة حقوق الإنسان المتصلة مباشرة مع مدير الأمن العام، لديها الاستيعاب بأن تتلقى ما يربو عن 240 اتصالا في وقت واحد، إضافة لتلقيها نحو 69 فاكسا في وقت واحد، وأكد المري أن الإدارة تسعى لرفع الطاقة الاستيعابية لتلقي الاتصالات لنحو 720 مكالمة هاتفية في وقت واحد.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

رئيس مكافحة الفساد: رفعنا مشروع إقرار الذمة المالية للمسؤولين للمقام السامي وننتظر الموافقة

تعدد الجهات الرقابية وضعف التعاون بين أجهزة الدولة وعدم منح الصلاحيات خلف الفساد الإداري

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04 /article889730 .html

الرياض - أسمهان الغامدي

طلب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد بن عبد الله الشريف مراكز البحوث في الجامعات بتقديم دراسات تشخص واقع الفساد في المملكة ومشكلاته وأسبابه وحجمه ومجالاته، مؤكدا أن قلة الدراسات العلمية والبحوث الإقصائية من أكبر العقبات التي تواجه "نزاهة" في تصنيف الفساد وتحديده ووضع تصور كامل عنه.

جاء هذا خلال كلمته التي ألقاها في ندوة "واقع الفساد الإداري في المملكة وجهود التغلب عليه" بمعهد الإدارة العامة.

وكشف الشريف عن توقعه، لاعتماد مشروع الذمة المالية للمسؤولين، الذي رفع للمقام السامي قريبا – إن شاء الله-، إلى جانب فتح قنوات اتصال مباشرة مع المواطنين للتبليغ مباشرة عن مواطن الفساد.

واستعرض البحث الميداني للندوة وأوراق العمل جهود الدولة في مكافحة الفساد الإداري والمالي، والمتمثلة في إنشاء المؤسسات والدواوين والهيئات الرقابية والقضائية والضبطية والتحقيقية المعنية بتشخيص الفساد ومكافحته منها ديوان المظالم، وديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والإدعاء

الرقابية وتداخل اختصاصاتها ومهامها وعدم وضوحها، عدم تفعيل أغلب الأجهزة الحكومية لإدارات المراجعة الداخلية باعتبارها من أدوات مكافحة الفساد الإداري، ضعف التنسيق والتعاون العام والمباحث الإدارية ونزاهة وغيرها من الجهات التي تقوم بممارسة اختصاصاتها وتطبيق الإنظمة والإجراءات.

وأظهرت أوراق العمل المطروحة العديد من التحديات والمعوقات التي تحد من جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي ومن أبرزها: تعدد الجهات بين أجهزة الدولة في مجال تحقيق الرقابة الفعالة والكشف عن حالات وقضايا الفساد الإداري.

إلى جانب ضعف التشريعات والأنظمة التي تدعم دور الأجهزة الرقابية والقيام بواجباتها، وعدم منح الأجهزة الرقابية الصلاحيات الكافية للقيام بدورها بكفاءة وفعالية، وغموض وتقادم بعض أنظمة مكافحة الفساد الإداري وعدم مواكبتها للتطورات والتغيرات الحالية ووجود ثغرات في بعضها، وضعف تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة الفساد الإداري.

وقد ناقشت أولى جلسات الندوة "واقع الفساد الإداري والآثار المترتبة عليه" أدارها الدكتور فهاد الحمد مساعد رئيس مجلس الشورى، واستعرض فيها المراقب العام المالي بوزارة المالية والكاتب بجريدة الرياض يوسف أبالخيل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية، حيث أنها لم تتضمن إجراءات وقانون صارم يمنع الجهات الحكومية من التجاوزات، خاصة وأنه يوجد الكثير من الثغرات في المواد الواردة في الشراء المباشر، وفي ترسية المشاريع، وفي تنازل المقاولين عن عقودهم، وفي التعاقد من الباطن وغرامات التأخير وغيرها.

وقدم عدد من التوصيات والمقترحات لمعالجة تلك الإشكاليات منها تفعيل آليات الرقابة المالية السابقة على عمليات التأمين المباشر، تحديد الطريقة التي يتم بها تحصيل الفروقات بين تكاليف العقد المسحوب من المقاول وبين تنفيذه على حسابه، تفعيل آلية يمكن بموجبها إلزام الجهات الحكومية بتزويد وزارة المالية بصور من قرارات سحب العقود من المقاولين، مكافحة الممارسات الاحتكارية التي تؤثر على المنافسة المشروعة، رفع الحد الأقصى لإجمالي غرامات التأخير، تحديد

آلية محددة واضحة وموحدة لتعويض المقاولين عن المدة التي يتم إيقافهم فيها عن العمل مقابل عدم كفاية الإعتمادات السنوية للمشروع.واستعرض نظام تصنيف المقاولين ولائحته التنفيذية التي تؤكد على ضرورة توفر التصنيف فيمن يتعامل مع الحكومة، إلا أن ثمة مداخل فيهما يمكن أن تكون مجالا للفساد الإداري بعمومه، من تعثر المشاريع إلى الإثراء غير المشروع، وتنفيذها بجودة أقل من الجودة المستهدفة.

كما تطرق أبا الخيل إلى نظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية وضعف المادة الخامسة والسادسة من النظام الذي يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، حيث سمحت المادة بتمتع المشروع الأجنبي المرخص له بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات، مشيرا إلى أن مساواتهم مع المستثمرين الوطنيين بجميع المزايا والحوافز والسماح لهم في الدخول في كافة المشاريع عدا ما أستثني منها وهي في مجالات محدودة وقليلة ولا تؤثر على البنية التحتية، عاملا يؤثر على الاقتصاد الوطني.

وناقش لائحة التصرف بالعقارات البلدية والثغرات الموجودة في اللائحة التي يمكن أن تكون مجالا للتفريط في تلك العقارات، حيث أن التفريط في المال العام هو أحد أبرز وجوه الفساد الإداري، وبحث نظام مكافحة الرشوة، ورأى أن النظام يحتاج إلى إعادة نظر في المكافأة المقررة فيمن يدلي بمعومات تؤدي إلى ثبوت الرشوة، واعتقد أن الوضع الجديد للوظيفة العامة يحتاج إلى تعديل أو وضع نظام جديد، حيث أن النظام القديم كان فعالا في وقت مضى.

من جهته طرح المستشار في وزارة العدل سعيد الحريسن ورقة عمل بعنوان "جهود المملكة التنظيمية والتشريعية والرقابية والقضائية لمكافحة الفساد الإداري" أبان فيها جهود وزارة العدل في مكافحة الفساد مع الجهات الأخرى من خلال المشاركة في اللجان ذات العلاقة التي تدرس هذه المشكلة وتبحث الحلول المناسبة على ضوء ما يستجد على المستوى المحلي والدولي، ورأى أن المكافحة الفعالة لهذه الآفة تتطلب المزيد من التنسيق بين أعضاء المجتمع الدولي والسعي بصورة أكبر إلى تنفيذ الإجراءات والتدابير الوطنية.

التخصصات الصحية تصدر كتاب واجبات المتدرب وحقوقه

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04 /article889576 .html

الرياض - الرياض

أصدرت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية وثيقة (واجبات المتدرب وحقوقه)، حيث أشرف على إعداد هذا الكتاب نخبة من الاستاذة والأكاديميين الذي أشرفوا وأعدوا هذا الكتاب.

أوضح ذلك الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية الاستاذ الدكتور عبدالعزيز بن حسن الصائغ، الذي بيّن أن هذا الكتاب الذي يعتبر احد الكتب المهمة التي يتوجب على المتدرب الأخذ بها والعمل بما فيها، حيث يحتوى هذا الكتاب على واجبات المتدرب وحقوقه وآلية تقديم الاعتراض أو التظلم، يتطرق في بدايته إلى واجبات عامة واجبات المتدرب تجاه الآخرين وواجبات المتدرب في المشاركة وابداء الرأي، وكذلك حقوق المتدرب كالحقوق العامة وحق التدريب وحق

المساواة وحق الأمان وحق المشاركة وابداء الرأي وحق الاعتراض وآلية تقديم التظلم وحق الخصوصية وحق الإجازات وجميعها مفصلة ومبينة بما يحتاجه المتدرب.
واختتم البروفيسور الصائغ، بأن الهيئة ماضية في تقديم المزيد وكل ما من شأنه مساعدة المتدرب للبلوغ الى مستويات عالية بإذن الله من خلال الارتقاء بأداء الهيئة من خلال وضع برامج تدريب صحية مهنية عليا والاشراف عليها.

بعد مرور شهر على بدء الحملة التصحيحية للعمالة:

انخفاض معدل الجريمة.. هبوط أسعار العقارات والسيارات.. تلاشي الاختناقات المرورية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04/article889616.html

متابعة - متعب أبو ظهير، تصوير - حاتم عمر
وضعت تأكيدات مجلس الوزراء في جلسته أمس الاول برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع باستمرارية الحملة التصحيحية بحزم ودقة مع مراعاة العدل والإنصاف والحفاظ على حقوق الوافدين حداً للشائعات التي ربطت الحملة بمدة محددة أو فئة معينة مما يؤكد أنها تشمل جميع المخالفين دون النظر لعرق او دين المخالف.
كما ثمن المواطنون الجهد الكبير الذي تقوم به وزارتا الداخلية والعمل في سبيل ترحيل العمالة المخالفة، مؤكدين في الوقت ذاته أن الشارع السعودي بدأ يتأقلم مع الوضع تدريجياً ويلمس الإيجابيات التي تتحقق تباعاً ويوماً تلو الآخر ابتداء من انخفاض معدل الجريمة ومروراً بالانخفاض في أسعار بعض المنتجات الغذائية والإنشائية وأسعار العقارات وانتهاء بفك وتلاشي الاختناقات المرورية.
فمعدل الجريمة حسب تصريحات مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن اللواء جمعان الغامدي بدأ في الانخفاض مع هجرة أكثر من مليون عامل مخالف لنظام الإقامة أو العمل في المملكة، حيث اكد في تصريح سابق ل"الرياض" أنهم في الأمن العام لمسوا هذا الانخفاض في معدل الجرائم.
"الرياض" بدورها استطلعت رأي المواطنين بعد مضي شهر من حملة التصحيح، حيث قالوا ان الحملة بدأت تؤتي ثمارها مما ينعكس ايجاباً على المجتمع من خلال الانضباط الامني الذي بات يبسط نفوذه على الاحياء التي كانت تعج بالمخالفين، بالاضافة الى ضبط العمل المهني في المملكة من خلال عمل العامل في مهنته المصنف عليها وإلزامه بإحضار الشهادة المهنية او الصحية التي من شأنها أن ترقى بالخدمات المقدمة وتضمن جودة المنتجات (خصوصاً في المجالات المرتبطة بالأغذية)، كما ساهمت في توفير الفرص الوظيفية للشباب السعودي.
فيما اطمأن اخرون ممن استقدموا او صححوا اوضاع العمالة المنزلية من سائقين وخادمات على عدم تسربهم للعمل لدى اخرين كون النظام لا يسمح لهم بذلك، وفي الوقت ذاته بينوا ان ابرز الايجابيات هو الثقة في التعامل مع هؤلاء العمالة النظامية، مؤكدين أن الالتزام بالنظام يحفظ حقوق الطرفين.
في البداية يقول أحمد الحربي ان مجهولي الهوية مصدر خطر كبير على الوطن والمواطن، لأن تأثيرهم يقتصر على التضييق على ابن الوطن من خلال الاستحواذ على الفرص الوظيفية والاقتصادية بل يتعدى ذلك إلى أبعاد اجتماعية وأمنية، داعياً الى تطبيق مقولة "المواطن رجل الامن الاول" في سبيل انجاح الحملة وتحقيق الاهداف المرجوة منها.

فيما أكد المواطن خالد الباتلي ان الحملة الامنية ضبطت قائدي السيارات المخالفين من العمالة الوافدة مما ادى الى فتح شرايين العاصمة والعديد من المدن ذات الكثافة السكانية امام المارة وعالجت الاختناقات المرورية التي كانت تشهدها طرقات هذه المدن، اضافة الى خفض جزئي لأسعار السيارات المستعملة نتيجة ازدياد العرض على الطلب.
أما سامي الطياران فيرى أن الابواب باتت مشرعة على مصراعيها امام الشباب السعودي الراغب في العمل الخاص مما ينتج عنه توطين الأموال المهاجرة والتي تقدر بمئات المليارات سنوياً، مشدداً على أن الإجراء الذي تطبقه وزارة العمل في تحديد وتقنين الرواتب ووضع حد للحوالات المالية للمقيم تتناسب مع ما يتقاضاه شهرياً ستزيد من دخل المواطن صاحب العمل الخاص وتقضي على جشع واختلاس بعض هذه العمالة، الى جانب كبح هجرة المليارات التي تحولها هذه العمالة خارج الوطن مما يسهم في نمو الاقتصاد الوطني.
كما سجلت العقارات هي الأخرى انخفاضاً كبيراً في الأسعار حيث خلت العديد من الوحدات السكنية التي كان يقطنها عمالة مخالفة لنظام العمل والتي فضلت الرحيل احتراماً للأنظمة مما أدى الى ازدياد العرض على الطلب وخلق نوعاً من التنافس من قبل ملاك العقارات لكسب العملاء بتخفيض مبالغ الإيجارات وتقديم كافة التسهيلات للمستأجر. وأكد عدد من المختصين هذا الانخفاض، مبينين انه في السابق يلزم المستأجر بدفع المبلغ على دفعة او دفعتين اما الآن فإنه يدفع بالقسط الشهري مما سهل على الكثير من المستأجرين، وقدروا الانخفاض بحوالي 25 %، مشيراً إلى نزول أسعار مواد البناء أيضاً نتيجة هذه الحملة التصحيحية بمقدار 20 – 30.%.

قال في ثلوثية المشوح: لم نجد في دول الربيع العربي إلا الفوضى

الخريجي: طبيعة "الشؤون الاجتماعية" تتطلب أن يكون وزيرها امرأة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/83Kfde

سبق- الرياض: طالب منصور الخريجي، نائب رئيس المراسم الملكية سابقاً، بوجود وزيرة للشؤون الاجتماعية، لا أن يكون وزيرها رجلاً؛ لطبيعة الوزارة وعملها، بل يجب أن يكون في الوزارة أكثر من وزيرة، على حد قوله،مضيفاً لدينا نساء سعوديات يستحققن أن يتولين مناصب وزارية.
وقال في ثلوثية المشوح مساء اليوم: أين هو الربيع العربي؟ لم نجد في هذه الدول إلا الفوضى الآن، وسوريا في عهد الاستعمار الفرنسي كانت أفضل حالاً مما هي عليه الآن، ومصر في عهد الملكية كان فيها ديمقراطية ولم يكن الملك يحكم، وهزائم عبد الناصر جلبت العار، والتعذيب في سجونه غير متخيل، ولا يمكن أن يتحمله إنسان واقرؤوا كتاب "البوابة السوداء" لمؤلفه أحمد رائف لتروا ماذا كان يجري في سجون عبد الناصر، وليبيا أيام حكم السنوسي كان أفضل فلم يكن الملك السنوسي يؤذي ذبابة .
وأضاف :كل الذين قاموا بانقلابات ضد الحكم الشرعي والحكام الشرعيين لم يأتوا إلا بالخراب والدمار على بلادهم منذ انقلابات العراق مروراً بسوريا ومصر وليبيا وغيرها من الدول.
وتناول "الخريجي" قصتين عندما كان في المراسم الملكية الأولى مع ايميلدا ماركوس زوجة رئيس الفلبين سابقاً، عندما جاءت إلى جدة وجاءت في طائرة وحدها وزوجها في طائرة أخرى، وأرادت الخروج من الفندق مخالفة للبروتوكولات والأنظمة وهي كانت تهتم بمظهرها بشكل كبير، وهنا تصديت لها وقلت لها إن البروتوكولات لا تسمح لها بالخروج بهذا الشكل وإن هناك جدولاً معداً للزيارة، فقالت إن لي أصحاباً كثيرين هنا في جدة، وفعلاً كانت تقف أمام الفندق عشرات من السيارات الفارهة في انتظارها، وبعد مناقشات طويلة رضخت للبروتوكول ولم تخرج، وعند انتهاء النقاش مدت يدها لتصافحني وقالت لي "يدك باردة مثل الثلج" وعلمت أنها عادت إلى مقر إقامتها في الفندق وأخذت تبكي بجنون وعندما علم زوجها ماركوس بالواقعة قال "هذه واحدة مجنونة".

والقصة الثانية التي قصها الخريجي قصة مرافقته للقذافي الرئيس الليبي السابق عندما كان في زيارة للمملكة، وقال الخريجي لقد قال لي الملك فهد -رحمه الله-"خذ بالك من هذا الرجل"، وأضاف الخريجي: أراد القذافي زيارة الكعبة وعندما وصلنا إلى باب السلام وهم بالدخول ووجّه مرافقيه من الليبيين بالهتاف له وباسم "الفاتح" فمنعتهم، وقلت له يا فخامة الرئيس هنا تلبية العمرة لا الهتاف، ومنعت أي هتافات من حاشيته، وعند زيارته للمدينة المنورة ودخلنا الروضة الشريفة التفت القذافي إلى سفيره كي يأتي بالمصورين يصورونه عند حجرة الرسول وأنا رفضت أن تدخل الكاميرات وأمرت الحرس السعودي بمنع دخول الكاميرات للتصوير .

وقال الخريجي إنه ندم بأنه لم يذهب سفيراً للمملكة بعد انتهاء عمله في المراسم الملكية وقال "كانوا حاجزين لي السفارة التي طلبتها وأخبروني باختياري إلا أنني اعتذرت"، أما عن الوزارة فقال إنها جاءت له بعد تعيينه رئيساً للمراسم بالنيابة.

الرياض
www.Alriyadh.com

فطائر فاسدة في مدرسة بالخرج تسمم 70 طالباً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04 /article889605 .html

الخرج - فادي المقرن تصوير - محمد دخيل

استقبل قسم طوارئ مستشفى الملك خالد ومركز الأمير سلطان للخدمات الصحية بالخرج صباح أمس أكثر من ٧٠ طالباً مصاباً بتسمم غذائي وجميعهم من ثانوية الهياثم في محافظة الخرج إثر تناولهم فطائر منتهية الصلاحية حيث تم نقلهم للمستشفى وبعض الحالات كانت تعاني المغص والترجيع وأجريت لهم على الفور جميع الفحوصات والتحاليل وأخذ المسحات والعينات اللازمة.

وقال مدير المستشفى الدكتور ماجد بن عبدالهادي المغربي إنه تم استقبال حالات المصابين من ثانوية الهياثم منها ٣٥ كانت عليهم أعراض التسمم، مشيراً إلى أنهم يخضعون للعناية الطبية حالتهم مستقرة. وأضاف أن اللجنة الثلاثية المكونة من مستشفى الملك خالد والمحافظة والبلدية انتقلت على الفور الى مقصف المدرسة وباشروا التحقيق المبدئي لأخذ عينات عشوائية من الأطعمة والأدوات المستخدمة لإرسالها للمختبر.

بدوره قام محافظ الخرج المكلف مساعد بن عبدالرحمن السالم ومدير إدارة التربية والتعليم بالخرج الدكتور زيد بن محمد الجليفي بزيارة الطلاب المصابين بالمستشفى بعد تعرضهم للتسمم، للاطمئنان على وضعهم الصحي والخدمات الطبية المقدمة لهم.

الاقتصادية

د. الخميس: الإرشادات تخفف من آثار الانفصال على الرجل والمرأة

تدريب المطلقات على طرد "الكآبة الصامتة"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/04 /article_804983 .html

أيمن الرشيدان من الرياض

تدرب جمعية خيرية المطلقات على الخروج من الأزمات النفسية أو كما يطلق عليه علماء النفس "الكآبة الصامتة" بعد انفصال الزوجة عن زوجها.
وتؤهل جمعية الإصلاح الخيرية في جدة المطلقات على مهارات إدارة العواطف خلال مشاركتهن في دورة "الانفصال العاطفي" لمقاومة الوحدة وعدم الاستسلام لجرح الطلاق، كونه ليس عيباً وإنما آخر الحلول.
وأكد لـ "الاقتصادية" الدكتور خالد الخميس عضو هيئة التدريس في قسم علم النفس في جامعة الملك سعود، أن المجتمع بدأ يعي في الآونة الأخيرة مشكلات الاضطراب النفسي والاكتئاب والقلق الذي ينتاب الفرد سواء كان المطلق أو المطلقة بعد حالة الطلاق وانعكاساته عليهما، لافتاً إلى أن مثل هذه الدورات تسهم بشكل كبير في تخليص المطلق أو المطلقة من الدخول في أزمات الاضطراب النفسية وما سيترتب عليه من علاج ونحوه.
وأشار الخميس إلى أن وجود جمعية خيرية تمنح الإرشادات التوعوية المتعلقة بخطورة ما يمر به المطلق أو المطلقة بعد الطلاق بلا شك يساعد على إيجاد روح التعايش مع المجتمع بعد القضية ويخفف من أعبائها وآثارها النفسية وما تترتب عليه.
فيما قال لـ "الاقتصادية" مستشارون أسريون: إن الطلاق في بعض الأحيان قد يكون الحل الوحيد لمشكلات زوجية استعصت على الحل، مع استحالة الحياة والعشرة، ورغم جرحه وآلامه إلا أن الطلاق لا يعني نهاية المسيرة المشتركة بين الرجل والمرأة.
وأوضح محمد المانع المستشار الأسري، أن الانفصال يعد أسوأ لحظات الزواج وأكثرها كآبة، ويترك في النفس جرحاً يطول الرجل كما يطول المرأة، على عكس ما يتوهم البعض أن المرأة فقط هي الخاسر الأكبر في كل الأحوال.
وأشار إلى أن الطلاق مصيبة مثله مثل أي المصائب، بل قد يكون أخف بكثير من غيرها، فتجد الإنسان بصحة وعافية وفجأة يقع له حادث يفقده عضواً من أعضائه يجعله في عداد المعوقين أو يصاب بشلل، المطلوب ما بعد المصيبة ماذا يفعل؟
وبين أنه في الغرب عندما يحدث الطلاق يفرون إلى "الانتحار" أو عند نزول أي مصيبة، إذ لا تقوى أنفسهم على تحملها، مشددين على أهمية أن تفتح المطلقة صفحة جديدة فيها أمل واستعداد لزواج جديد.
ونصح المطلقات بأهمية التقرب إلى الله أكثر وأكثر عند حلول المصائب، وتطوير الذات، والبحث عن الدورات المفيدة التأهيلية "حفظ القرآن، حاسب، لغة إنجليزية، تجميل، خياطة، وأي دورة تضيف لكِ جديداً"، مشيرين إلى أنها الآن أكثر حرية من السابق فلا وصاية ولا رقابة.
وطالب المطلقات "أحيطي نفسك بالصديقات الوفيات والقويات اللاتي يدفعنكِ للأمام، وابتعدي كل البعد عن الضعيفات التقليديات المحُبطات الشاكيات الباكيات".
ورغم الآراء التي ترى أن الرجل بعد الطلاق هو الأسرع في التأقلم مع الحياة وأقدر على تجاوز المحنة، لكن دراسات حديثة تؤكد أن الرجل مثله مثل المرأة؛ كلاهما يتأثر بالحدث، بل تقول إحدى الدراسات الغربية: إن أول رد فعل للرجل بعد انتهاء العلاقة هو سرعة الخروج مع أصدقائه وسرعة الارتباط بأخرى، مشيرة إلى أن نحو 26 في المائة من الرجال يتعالى على ما حدث وكأنه يحتفل مع أصدقائه وأن الموضوع برمته غير مهم وهؤلاء أقلية.

وأكد الباحثون أن 95 في المائة من الرجال المطلقين يغيرون مسكن الزوجية ولا يحبون العيش فيه بعد الانفصال، فنفسية الرجل ووضعه الاجتماعي ليسا بالقوة المتعارف عليها؛ فغالباً ما يشعر بالفراغ والوحدة بعد الطلاق، مبينين أن الرجل المطلق يعاني غالباً عدم القدرة على التكيف اجتماعياً بعد الطلاق، كما يواجه صعوبات في خوض التجربة مرة أخرى باعتباره رجلاً له ماض.
ويقول الدكتور محمد هاشم بحري الطبيب النفسي: إن الرجل المطلق على عكس ما هو شائع يعاني ولكن معاناته صامتة، مشيراً إلى أن الرجال لا يفصحون عن أحاسيسهم خصوصاً الحزينة؛ خشية أن ينتقص هذا الإفصاح من رجولتهم.
وأضاف: هذه هي الستارة الزائفة التي تختفي وراءها مشاعر الرجل بعد الطلاق، خاصة أن عادات المجتمع لا تسمح له بإظهار ضعفه وحاجته للمرأة لأنه ببساطة رجل، ولأن مجتمعاتنا ذكورية بالدرجة الأولى.

الاقتصادية

المعيار الدولي 7 لكل 100 ألف نسمة

تعيين 20 قاضيا مقابل 23 تركوا العمل العام الماضي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/04 /article_804959 .html

خالد الصالح من الرياض

كشفت إحصائية شهرية صادرة عن وزارة الخدمة المدنية، أن من تم تعيينهم في مجال القضاء بلغوا 20 قاضيا، بينما ترك العمل من المهنة ذاتها 23 قاضيا آخرون، وذلك من تاريخ 1434/1/1هـ حتى 1434/12/29هـ.

وكانت وزارة العدل السعودية قد أكدت أن المعيار الدولي الأكثر نموذجية لعدد القضاة بالنسبة لعدد السكان هو ما يعادل سبعة قضاة لكل 100 ألف نسمة، مبينة أنه بالاستناد إلى هذا المعيار فإن عدد القضاة في السعودية يتجاوز ضعف عدد القضاة في كثير من الدول الأوروبية وغيرها بالنسبة لعدد السكان.

وأوضحت وزارة العدل أنه تم زيادة أعداد القضاة في السعودية خلال السنوات الأربع الماضية بما يعادل الضعف، لافتة إلى أن العدد يتجاوز خمسة آلاف قاضٍ.

وطلبت "العدل" ممن يقوم بحساب أعداد القضاة في المملكة، أن يضم القضاة العاملين في القضاء الإداري وهيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق والقضاة باللجان ذات الاختصاص القضائي إلى إجمالي العدد، مبينة أن هذه هي الطريقة الدولية لحساب أعداد القضاة في مختلف الدول.

وبينت وزارة العدل أن الوظائف القضائية لا يتم شغلها كغيرها من الوظائف لاعتبارها ضمن طليعة الوظائف في الدولة.

وأفرزت الإحصائية ذاتها أن عدد العاملين في الدولة حتى 1434/12/29هـ بلغ 1.214.690 موظفا ومستخدما، يشكل الرجال ما نسبته 61.73 في المائة، والنساء 38.27 في المائة. وتشير الإحصائية إلى أن عدد غير السعوديين بلغ 73.684 معظمهم يشغلون وظائف صحية وبعض الوظائف التعليمية في مجال التعليم العالي.

وبلغ عدد مَن تم تعيينهم خلال الفترة من 1434/1/1هـ حتى 1434/12/29هـ 19.129 موظفا ومستخدما في حين ترك الخدمة خلال الفترة نفسها 19.302 موظف ومستخدم.

كما تضمن التقرير موافقة لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية خلال الفترة من 1434/1/1هـ حتى 1434/12/29هـ على تدريب وابتعاث وإيفاد 4584 موظفا بمجموع: 791 موظفا تم تدريبهم خارج المملكة في العديد من المجالات من أبرزها المجال الطبي والتربوي.

و457 موظفا تم ابتعاثهم للحصول على الدرجات العليا، 54.7 للحصول على الماجستير و 7 في المائة للحصول على الدكتوراه حتى تاريخ 1434/12/29هـ، و3336 موظفا تم إيفادهم للدراسة بالداخل.

متهم بإطلاق النار على رجل أمن.. واستغل غياب الرقابة

هروب سجين من داخل توقيف شرطة الخالدية بتبوك

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/I3Kfde

بدر الجبل- سبق- تبوك: تمكَّن سجين بتبوك من الهرب صباح أمس الاثنين من داخل توقيف شرطة الخالدية، فيما كشفت معلومات أن الموقوف تمكَّن من الهرب بعد أن استغل غياب الرقابة على التوقيف؛ إذ استطاع الهروب عبر شباك غرفة التوقيف.

وأشار المصدر إلى أن السجين كان موقوفاً على خلفية إطلاق نار على أحد رجال الأمن.

يُذكر أن مبنى مركز شرطة الخالدية هو أحد المباني الجديدة التي تم افتتاحها العام الماضي.

ناقش تقارير الشؤون الاجتماعية والبترول والسياحة.. وتوصية إيصال شبكة الغاز للمنازل في المدن الرئيسة

الشورى: مطالبات بزيادة الضمان وتنفيذ مبادرات مكافحة الفقر وتغيير مسمى وزارة الشؤون الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04 /article889579 .html

الرياض - عبدالسلام البلوي

تكررت مطالبات أعضاء الشورى في الدورة الرابعة والخامسة أمس في جلسة الشورى العادية الثانية والستين من الدورة السادسة التي عقدت برئاسة الدكتور عبدالله آل الشيخ رئيس المجلس التي لا يكاد يمر تقرير لوزارة الشؤون الاجتماعية دون التطرق لها والتأكيد عليها فهناك من طالب بزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي لجميع المستفيدين منه، وآخر شدد على تقييم خدمات الوزارة وثالث بتفعيل مشروع التعامل مع مرضى التوحد ورابع بتنفيذ مبادرات إستراتيجية الإنماء الاجتماعي وهي إستراتيجية مكافحة الفقر قبل تغيير مسماها ، كما دعا عضو إلى استحداث جهاز متخصص لاختبار جودة الخدمات التي تقدم للمستفيدين، وآخر اقترح تغيير مسمى الوزارة إلى التنمية الاجتماعية وطلب إجراء دراسة مسحية لتشخيص واقع الإعاقة بالمملكة.

المعوقون وذوو الاحتياجات الخاصة ومرضى التوحد فئة أخرى من المجتمع كثيراً ما يطلق عليهم» الفئة الغالية» كانوا أمس الثلاثاء حاضرين تحت قبة الشورى عبر أعضاء تكلموا باسمهم ونقلوا معاناتهم وكشفوا عن إهمال الشؤون الاجتماعية وذهب الحديث إلى أنهم ليسوا غالين عند الجهة المعنية برعايتهم وتلمس حاجاتهم.

الدكتور منصور الكريديس حذر من ارتفاع عد المصابين بمرض التوحد وأشار إلى إحصائية غير رسمية تبين أن هناك أكثر من 200 ألف مصاب بالتوحد في المملكة وقال إنها من أكثر الدول التي يصاب مواطنوها بهذا المرض، وبدا متذمراً من تجاهل وزارة

الشؤون الاجتماعية لمرضى التوحد مؤكداً أن تقريرها الحالي والتقارير السابقة لم تشر إلى أي معلومات عن تنفيذ عن قرار مجلس الوزراء الذي مضى عليه 11 عاماً بشأن المشروع الوطني للتعامل مع مرضى التوحد والذي نص في بنوده على توجيه الوزارة بصرف إعاشة لكل مصاب بالتوحد، وطالبها برعاية فئات التوحد من الجنسين وتأهيلهم في مراكز التأهيل الاجتماعي المهني، وأيضاً الترخيص لمراكز التوحد للقطاع الخاص.

وتساءل الكريديس، ماذا قدمت الشؤون الاجتماعية لهؤلاء الأطفال والمصابين وقال» ليس من المعقول أن يذهب المواطن خارج المملكة ليبحث عن العلاج» ودعا الوزارة إلى تقديم معلومات تفصيلية عما تم انجازه بهذا الشأن.

وفي مداخلة لعضو اللجنة الصحية والبيئة قالت الدكتور حنان عبدالرحيم الأحمدي إن تقرير الشؤون الاجتماعية لا يعطي صورة دقيقة لواقع الحال الذي نعرفه جميعا، حتى الهيكل التنظيمي للوزارة هو مجرد حبر على ورق لا يمت للواقع بصلة.

مقترح بقيام الحكومة بشراء بعض المواقع التاريخية والسياحية المملوكة لمواطنين

وأضافت الأحمدي كان حريا بالوزارة؛ وخاصة مع ما تعانيه من أزمة ثقة مع المجتمع بسبب إخفاقاتها المتكررة؛ أن تسعى لتكون أكثر شفافية ودقة في إعداد هذا التقرير لتجيب على التساؤلات القائمة في أذهاننا حول أدائها، وكان حريا بها أن تتجنب استخدام مصطلح «انجازات» في هذا التقرير؛ فهو لا يشير إلى أداء متميز يفوق المتوقع ويصل لمرحلة الإنجاز، بل العكس صحيح فهناك العديد من الملاحظات الجوهرية على أداء الوزارة والتي أغفلها التقرير ومن ذلك أعداد المسجلين على قوائم الانتظار في مراكز تأهيل المعوقين؛ وبخاصة من المصابين بالتوحد الذين وجهت الدولة مرارا وتكرارا بتوفير الرعاية اللازمة لهم؛ وخصصت لهم الميزانيات اللازمة؛ ومع ذلك لا يجد أبناؤنا من هذه الفئة الخدمات اللازمة لهم.

وتابعت الأحمدي: لم يذكر التقرير عدد أبنائنا المصابين بالتوحد الذين يقيمون في دور الأيتام في الدول المجاورة وعلى نفقة الدولة ولماذا نجحت الدول المجاورة في إنشاء مراكز مناسبة للتوحد في حين لا يجد أبناؤنا هنا الرعاية اللائقة؟

وتساءلت الأحمد لماذا لم يشر التقرير إلى إجراءات وضوابط ومعايير السلامة والجودة والمهنية في مراكز التأهيل الشامل للمعوقين وآليات المتابعة والرقابة على الرغم من أن العام الماضي شهد عددا من قضايا التعذيب والتعنيف والضرب والإهمال التي قادت في عدة حالات إلى وفاة المعوقين.

ونقلت عضو اللجنة الصحية د. الأحمدي قصصاً مؤملة من الواقع عن وفاة معوق خرج بمفرده من المركز فسقط في حفرة صرف صحي وآخر خرج فصدمته سيارة وحينما سألها رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ عن صحتها أفادت الأحمد بأنها روايات صحيحة وردت في وسائل إعلام موثوقة.

وقالت الأحمدي إن التقرير لم يسلط الضوء على آلية اختيار وتقييم متعهدي مراكز التأهيل الشامل؛ والتي رصدت عليها مخالفات عديدة ولكنها لاتزال مستمرة في عملها بلا حسيب ولا رقيب، كما أنه لم يشر إلى البيروقراطية العقيمة المتجذرة في جميع جوانب عمل الوزارة؛ وبطء إجراءات صرف المستحقات الهزيلة أصلا.

وبشأن رعاية الأيتام معروفي أو مجهولي النسب أضافت الأحمد بقولها: السجل لا يختلف؛ يتيم يقتل على يد كافله وهو لم يبلغ السادسة من العمر إثر تعذيب متكرر بالضرب والحرق؛ بسبب إهمال الأخصائيين في متابعة حالته وزيارته بعد تركه للدار، وآخر يموت في سريره في دار الرعاية وهو مريض بالسكري ولا يكتشفه أحد إلا بعد ثلاثة أيام.

مداخلة العضو الأحمدي لم تقف عند هذا الحد بل أكدت أن كل هذه مؤشرات على غياب معايير وإجراءات الأداء وضعف آليات المتابعة والرقابة والمحاسبة، والتركيز على محاسبة الأفراد دونا عن الإدارات؛ وعدم إجراء تقييم شامل لأسباب القصور، وقالت: مرة تلو الأخرى تكتفي الوزارة بتحويل قضايا الإهمال والتعنيف إلى قضايا جنائية لحصر المسؤولية في طرف ثالث؛ هو الموظف أوالشركة المشغلة؛ بينما الخلل الحاصل ليس نتيجة لحالات فردية أو استثنائية بل لا يتم إغلاق قضية حتى تأتي أخرى وهذا انعكاس لخلل في عمق منظومة الأداء في الوزارة؛ وتقصير مزمن ومتجذر وعجز عن حمل الأمانة.

وختمت د. الأحمدي مداخلتها بالمطالبة بإجراء تغييرات جذرية في وزارة الشؤون الاجتماعية واستقطاب كوادر قيادية على قدر من الوعي والإحساس بالمسؤولية والإيمان بأن اليتيم والمعوق والفقير هم مواطنون كاملو الحقوق وأن رعايتهم وحمايتهم وحفظ كرامتهم هي واجب عليها وليس فضلا.

أما عضو اللجنة التعليمية الدكتور احمد آل مفرح فأشار إلى أن تقرير الوزارة لم يفصح عن تنفيذ مبادرات إستراتيجية الإنماء الاجتماعي ولم تتضح العلاقة بين البرامج المقدمة من الوزارة وبين المبادرة الاجتماعية، وقال إن هناك غياب تنسيق بين الوزارة والقطاعات الأخرى وغياب الشراكة معها وتساءل كم عدد المستفيدين من مبادرات الوزارة.

عضو اللجنة الثقافية والإعلامية الدكتور أمل الشامان قالت إن وزارة الشؤون الاجتماعية تعاني من تحديات إدارية ولم تطبق إطلاقا كهيكل التنظيمي بالرغم من صدور الأوامر بإعادة الهيكل التنظيمي لها، وبشأن تعثر مشاريع الوزارة قالت» ألا تعلم أنها هي من اختارت هؤلاء المقاولين».؟

واتهمت الشامان الشؤون الاجتماعية بأنها لا تؤدي المهام المنوطة بها وأشارت إلى الإساءات المتكررة بالمراكز الاجتماعية ودور الإيواء للنزلاء وقالت» لماذا لا تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بعملها المنوط ولماذا لا تضع حداً لتلك التجاوزات..؟»

ودعت الشامان إلى إعادة دراسة إعانة الضمان الاجتماعي وزيادتها حتى تفي بمتطلبات الأسرة ومواكبة ارتفاع المعيشة، وقالت إن ما يزيد على 1500 خرجت من الضمان لحصولها على دخل، مضت متسائلة عن البرامج المقدمة التي بلغت 5000 ألف برنامج حسب تقرير الوزارة، وماذا تم بشأن الاحتياجات الخاصة وما قدم لهم.
وبينت الشامان بأن عدد المتسولين السعوديين في تزايد حيث بلغت نسبة الأطفال بينهم 38% وتساءلت بحزن.. هل هؤلاء الأطفال يذهبون إلى المدارس ويفرحون بالأعياد ويعيشون كأقرانهم.
عضو المجلس الدكتور ناصر الموسى استهل مداخلته بشكر أعضاء الشورى لحديثهم بحرارة عن ذوي الاحتياجات الخاصة وطالب الوزارة بالاهتمام بهذه الفئة كاشفاً عن بطء في تقديم الخدمات لهم كما أن هناك نقصاً في الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع هؤلاء المعوقين، وقال إن الصعوبات لا تتناسب مع برامج وحجم المشكلات والوضع الحالي للوزارة وتساءل عن ابتعاث 30 موظفاً لتعلم مصطلحات إنجليزية فقط.
واقترح الموسى تغيير مسمى الوزارة إلى التنمية الاجتماعية ودعا إلى إجراء دراسة مسحية لتشخيص واقع الإعاقة بالمملكة ورفع التمثيل الإداري لإدارتها بالوزارة على وكالة أو هيئة.
ودعا عضو اللجنة القضائية عازب آل مسبل إلى اهتمام إستراتيجية الإنماء الاجتماعي بتنمية الإنسان من خلال تعليم الفقراء وزيادة المنح المخصصة لهم في التعليم والتعليم العالي ورعاية الأسرة لتتحول من معولة إلى عائلة لنفسها ومنتجة.
من جهته اقترح رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية محمد آل ناجي أن تستحدث جهازا متخصصا لاختبار جودة الخدمات التي تقدمها للمستفيدين، مشيراً إلى أنه لا يكفي أن تقيل الوزارة المسؤول عن الخطأ، بل الحاجة ملحة لمعالجة الأخطاء بالتحول إلى العمل المؤسسي الذي يضمن تجويد الخدمة واكتشاف الخلل قبل وقوعه وتشخيص المشكلات.
بعد ذلك انتقل المجلس لمناقشة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة البترول والثروة المعدنية للعام المالي حيث أوصت اللجنة بدراسة آثار تزايد إمدادات النفط الصخري محلياً وخارجياً، ومدى تأثير ذلك على المستقبل البترولي للمملكة، وشددت على الإسراع في إيصال شبكة الغاز للمنازل في المدن الرئيسة في المملكة.
وفي مستهل المداخلات طالب عضو الوزارة بتشديد رقابتها على الشركات التي منحت امتياز توزيع الغاز، حيث لاحظ تفاوتاً في أسعار الغاز لافتاً إلى أهمية توحيد تسعيرة الغاز بين المناطق حيث إن صاحب الامتياز ملزم بتوفير الخدمة بالتساوي بين المواطنين، ولا يقبل منه أن يتحمل المواطن في القريات أو جازان مبلغاً أكبر من المواطن الذي يسكن العاصمة، وأشار آخر إلى أهمية الانتقال إلى مرحلة تكرير النفط وعدم الركون إلى تصديره كمادة خام خصوصاً أن 90% من صادراتنا هي بترولية، وهو الأمر الذي يتطلب نشوء صناعة بترولية متخصصة تحمي الاقتصاد الوطني.
وقال عضو شورى بأن النفط الصخري يعتبر من مصادر الطاقة المتوفرة في المملكة لكن ارتفاع تكاليف استخراجه يحول دون الاستفادة منها، وأن ارتفاع اسعار النفط دفع بالنفط الصخري إلى الواجهة والمملكة تمتلك العديد من مكامن هذه الطاقة وفي حال التغلب على قضية التكاليف فهي مرشحة لأن تكون في مقدمة المستفيدين من هذا المصدر الجديد.
واستغرب عضو تأخر إيصال الغاز إلى المنزل رغم أن إحدى الدراسات السابقة أثبتت الجدوى الاقتصادية لذلك، وتساءل في شأن توصية لجنة الاقتصاد والطاقة الثانية عمن سينفذ هذا المشروع وهل هي شركة الغاز أم الوزارة.
ولفت عضو إلى أهمية الاستفادة من تراخيص الوزارة الممنوحة لاستخراج بعض الأنواع الحجرية النادرة مثل الجرانيت وغيره وقال إنها تدر أرباحاً وفيرة على المستفيد من الترخيص دون التزامات توازي الأرباح كما أنها تخلف آثاراً سلبية تؤثر على بعض المواقع التاريخية والمعالم الطبيعية دون رقابة.
واقترح أحد الأعضاء الاستفادة من سواحل البحر الأحمر لتصدير النفط في ظل ما تعيشه بعض المضائق من أعمال قرصنة وتهديدات من بعض الجهات.
آخر البنود التي ناقشها الشورى أمس تقرير هيئة السياحة والآثار واستهلها عضو بالمطالبة بتفعيل سياحة المؤتمرات التي سبق للمجلس أن أصدر قراراً بشأنها، كما أن المقام السامي وافق مؤخراً على البرنامج الوطني للمعارض والمؤتمرات، مضيفاً بأن اللجنة يحسن بها أن تطالب وزارة المالية بتخصيص بند مالي عاجل لتتمكن الهيئة من تفعيل البرنامج نظراً لانعكاسه الإيجابي على الاقتصاد الوطني.
ولاحظ أحد الأعضاء خلو التقرير من المعلومات عن المشروعات السياحية وحجم الإنجاز فيها، كما لاحظ خلو التقرير من ذكر أعداد السياح سواء من الداخل أو من الخارج، وطالب بالمزيد من الجهد الإعلامي للترويج للسياحة باستخدام وسائل مبتكرة ومكثفة.
واقترح عضو آخر أن تقوم الحكومة بشراء بعض المواقع التاريخية والسياحية المملوكة لمواطنين مستغرباً خلو التقرير من معلومات توضح ما تم عمله في المنطقة التاريخية في جدة.
ورأى آخر استثناء موظفي الدولة والسماح لهم بالاستثمار في انشاء المتاحف الخاصة وتشجيعهم على العمل في الحرف اليدوية.
وطرحت إحدى العضوات اقتراحاً بتقديم حوافز مشجعة لمقدمي خدمات الرحلات السياحية القصيرة، وإيجاد برامج سياحية منظمة.

شقيقه: تعرض لكسور مضاعفة إثر حادث مروري في تربة

مستشفيات عدة ترفض استقبال وعلاج أحد منسوبي أمن طرق جدة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/o4Kfde

فهد العتيبي- سبق- الطائف: لا زال أحد منسوبي أمن الطُّرق بمحافظة جدة، ينام على سرير طوارئ مستشفى الملك فيصل بمحافظة الطائف، منذُ صباح اليوم الثلاثاء، بعد تعذُّر علاجه لديهم، فيما تمت مخاطبة معظم المستشفيات الكُبرى، والتي رفضت استقبال الحالة، ما أوقع أشقاءه وذويه في حيرة وأبقاهم معه، حتى إنهم خاطبوا هاتف الشكاوى التابع لوزارة الصحة، دون أن يتم اتخاذ إجراء حيال الحالة، والتي اكتفوا برفض المستشفيات لاستقبالها.

ويروي شقيق المريض أحد أفراد أمن الطرق بمحافظة جدة "عايض بن ظافر البقمي"، معاناتهم التي استمرت طوال اليوم، حيث يقول "فالح": تعرض أخي عايض لحادث مروري أثناء عودته لمحافظة تربة البارحة لحادث انقلاب إبّان أن كان مرافقاً لابن عمه في مركبته.

حيث لحقته إصابات شديدة منها كسر بالفخذ، وكسر مضاعف بالحوض، وبناءً عليه تم تحويله من مستشفى تربة العام إلى مستشفى الملك فيصل بمحافظة الطائف، حيث أُدخل الطوارئ من الساعة العاشرة صباحاً هذا اليوم الثلاثاء، وحتى الآن لم يتم اتخاذ أي إجراء طبي بحقه.

وأشار إلى أنه تمت مخاطبة مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بمحافظة الطائف ومستشفى النور التخصصي بالعاصمة المقدسة مع مدينة الملك عبدالله الطبية، وتم الرد بالرفض التام، مؤكداً أنه لا يعلم عن مصير شقيقه، والذي لا يزال منوماً بطوارئ مستشفى الملك فيصل بحالة حرجة جداً.

وناشد بسرعة التدخل لنقل شقيقه لمستشفى متخصص لعلاجه، بعد أن كان قد قدم بلاغاً لدى عمليات وزارة الصحة، تحت الرقم 7260 ن.

فيصل بن عبدالله: نحتاج 34 ألف وزارة لحل مشاكل المدارس

مؤكدا إبقاءه على القلم "الأحمر" ونيته باستبداله بـ"أزرق" أو "أخضر"

المصدر: جريدة الوطن 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169831&CategoryID=5

جدة: خالد المحاميد 04-12-2013 AM 1:04
أكد وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبد الله لـ"الوطن"، أن حل مشاكل المدارس بأن يكون لدينا 34 ألف وزارة بعدد المدارس، قائلا: إذا تمكنا من حل مشكلة المدرسة نكون قد حللنا مشكلة الوزارة. نحن نحاول بناء مؤسسات قوية، ولدينا مشاكل في التعليم على مستوى المعلمين والمدارس والبنية الأساسية، لذلك قمنا بوضع مشروع لتصنيف وتقييم المعلمين، ورفعنا الدراسة للمقام السامي. كما أن لدينا الكثير من الدراسات التي نقوم بتنفيذها. وكل هذا يحتاج إلى وقت لتظهر نتائجه. وأضاف خلال حضوره لـ"إثنينية عبد المقصود خوجة" في جدة مساء أول من أمس: لدينا إنجازات كبيرة، ربما غير ظاهرة لغير المعنيين في التعليم، والوزارة تقوم بما في وسعها لإصلاح التعليم، وتتقبل ما يقال عنها بصدر رحب، غير أن الأرقام هي التي تتحدث عن الإنجازات. وعلق على تصريح سابق له بأنه سيحمل دائما القلم الأحمر لإصلاح الوزارة، قائلا: صحيح سأبقي القلم الأحمر بيدي، وذات يوم سأستبدله بقلم أزرق، وحتى قلم أخضر.
وفي رده على سؤال آخر من الحضور حول تصريح سابق له قال فيه إن إصلاح وزارة التربية والتعليم يحتاج إلى 10 آلاف يوم عمل، قال: "كان هذا التصريح في سياق قضية معينة، ولم أقصد به استحالة إصلاح الوزارة". ولفت إلى وجود مشاكل كبيرة في التعليم، فالوزارة تتسلم كل يوم ما متوسطه ثلاث مدارس وأكثر أحيانا. وهذه المدارس تحتاج إلى صيانة. كما أن الرقعة الجغرافية للمملكة واسعة جدا، بيد أن البرامج التي نعمل عليها ستساعد على إنهاء هذه المشاكل. والحلول المطروحة هي في إقامة شركات متخصصة في المباني، فالوزارة مهمتها التربية والتعليم، ومن المفترض ألا تنشغل في البناء والنقل وسواه.
واستطرد وزير التربية والتعليم قائلا: "ما كان يحدث هو أن الوزارة شتت جهودها بمتابعة هذه الأمور"، مضيفا: "يجب ألا ننسى أن 58% من موظفي الدولة هم موظفون في وزارة التربية والتعليم، وهؤلاء وحدهم يحتاجون إلى جهود كبيرة لمتابعتهم وتنظيم شؤونهم، لكن الحلول قادمة. وأنا لا أرفع اللوم عن نفسي بهذا، لأن من واجبنا حل جميع المشكلات التي تواجه العملية التعليمية".
وشرح أسباب وجود مدارس مستأجرة، موضحا أنها "كانت ضرورية عند التوسع في التعليم، إذ قامت المدارس بدور كبير في استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة والطالبات، وكانت الوزارة تقبل مثل هذه المدارس حتى بمواصفات أقل من المطلوب، لكن الأمر اختلف الآن. ومع توفر الإمكانات المادية سنتمكن من الانتهاء من مشكلة المدارس المستأجرة".
وكان وزير التربية والتعليم تحدث خلال "الإثنينية" على مدى ساعة ونصف عن حياته منذ طفولته وحتى تخرجه من جامعة ستانفورد، مرورا بالمراحل التعليمية المختلفة، والوظائف التي تقلدها، مركزا حديثه بشكل خاص على الاستثمار المعرفي، وسعيه الدؤوب في العمل على توفير المعلومات عن المجتمع السعودي، بهدف دفع التنمية الاقتصادية والعلمية.

قال: نيتي كانت تشجيع الطفل ولم يدر بخلدي ردة فعل المجتمع

معلِّم صبيا معنِّف الطفل الباكي يعتذر للرأي العام عبر "نوافذ"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/s4Kfde

سبق- الرياض: في أول ظهور تلفزيوني له، خرج المعلِّم عبدالله، الشهير بمعنِّف طفل صبيا، في برنامج "نوافذ" على قناة الإخبارية مع المذيع عبدالرحمن الحسين، عقب الضجة التي أثارها مقطع فيديو يعنِّف فيه طفلاً لفظياً، مبدياً اعتذاره للرأي

العام بسبب تصويره بكاء الطفل، موضحاً أن نيته كانت تشجيع الطفل وتحفيزه، ولم يدر بخلده أن ردود أفعال المجتمع ستكون بهذه الحدة.

وكيل وزارة العمل: ندرس إيجاد حلول للخلاف بين العامل وصاحب العمل

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/106845 .html

رياض الألمعي - الخبر
كشف أحمد بن صالح الحميدان وكيل وزارة العمل للسياسات العمالية، أن الوزارة بصدد إجراء دراسة لايجاد حلول لمشكلة اقتصادية تتمثل في الخلاف القائم بين نظرية العامل وصاحب العمل.
وبين الحميدان في اللقاء السنوي للموارد البشرية الذي نظمته غرفة الشرقية أمس، أن هناك اتهامات متبادلة بين اصحاب العمل والعمالة الوطنية فالاخير يقول: ان بيئة العمل غير صحية والاجور لا تتناسب مع ما يطلب من مهام، بالاضافة الى الضغوط التي تمارس عليهم في العمل بحد قولهم، وفي الجانب الآخر، فان صاحب العمل يؤكد انه يعمل بماله الخاص، ويريد شخصا يعطيه من الاجر بما يتناسب ما يعطيه، واذا استمر في انجازه فانه يستمر في تقديره وزيادة اجره، ومن وجهة نظري فان ذلك يعكس وجود مشكلة اقتصادية يجب ان تدرس لتعالج ونحن الآن بصدد دراستها.
وقال الحميدان: إن الشركات يجب ان تأخذ الاستثمار في العامل السعودي كاستراتيجية تدعم من السلطة العليا لها، وتهيئ ادارة الموارد البشرية لديها بان تعي ذلك، ويصبح لديها القناعة بان عليها فحص المتقدمين للعمل لدى الشركة، وتوظف من تجد فيه الكفاءة ليخدم الشركة في اعمالها.
وأشار الى ان ذلك يساعد الوزارة في خلخلة السوق ومعرفة الجادين في العمل والمستعدين للتطور والاستمرار.
واوضح ان كثرة مبادرات الوزارة تعني ان وضع سوق العمل يحتاج الى مبادرات تنظم عمله، لافتا الى ان هناك دراسة تجرى حاليا لوضع حد ادنى للاجور، وما يترتب عليه ذلك، وكيف يستطيع هذا الموضوع الحد من التسرب الوظيفي.
وحول استغلال بعض الشركات في توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، قال: اننا نحسن النية في القطاع الخاص، ولكن البعض يحاول استغلال بعض السياسات، وفيما يخص ذوي الاحتياجات الخاصة وضعنا شرطا في التوظيف على الا يتعدى عدد الموظفين من ذوي الاحتياجات نسبة 10 بالمائة من الموظفين السعوديين المسجلين في الشركة، وقال: نحن نحاول ان نبطل الكثير من التجاوزات لكن بعض الشركات تحاول ان تلجأ الى بعض الاساليب بطيب نية لالتزامها باعمال كثيرة وتحاول انجاز اعمالها على وجه السرعة.
واشار الى ان الوزارة لديها مجموعة كبيرة من التقارير التي تساعدها في اتخاذ القرارات والتواصل مع القطاع الخاص لفهم المشاكل، ومحاولة معالجتها ودعم توطين الوظائف.
من جانبه، قال صالح بن علي الحميدان رئيس لجنة الموارد البشرية، ان مبادرات وزارة العمل استطاعت ان تلامس هموم قطاع الاعمال والتحديات التي تواجههم، وكانت ردود الفعل حولها متباينة، فمنها المؤيد ومنها الرافض ومنها المراقب لنتائجها.
وقال الحميدان: ان سوق العمل كان بحاجة الى هذا التنظيم، مشيرا الى ان المبادرات الاخيرة رغم تأخرها الا انها تحاول سد الفجوة ومسايرة الركب، لما يحدث من تنظيم للسوق في سوق العمل في العالم الذي استطاع ان يضمن حقوق العامل وصاحب العمل، ودعم ذلك بتشريعات وتنظيمات مختلفة.
ولفت الحميدان الى ان حملة تصحيح العمالة الاخيرة كانت من اقوى المبادرات لخدمة سوق العمل، وان اثرها سيمتد الى 5 سنوات في السوق المحلي.

وحول حماية صاحب العمل من التسرب الوظيفي قال الحميدان: ان هناك توجها الى إلزام الموظف السعودي بفترة عقد العمل الذي يوقعه مع أي شركة، وربط ذلك بعدم قدرته على العمل في مكان آخر ما لم يكن هناك حجة او قضية منظورة بهذا الشأن.
واوضح الحميدان ان الحملة التصحيحية ستعمل على انهاء ظاهرة العمالة السائبة في الطريق، وسترفع من جودة العمل المقدم وايضا تكلفة العمل، وجميعنا نعلم بان هذا الثمن الذي يجب ان ندفعه مقابل جودة العمل.
من جهته شدد الرئيس التنفيذي لشركة الحفر العربية سعد بن عبدالله الصعب على ضرورة اعطاء الحوافز المالية والمعنوية كعنصر اساسي لتوطين الكوادر والحيلولة دون التسرب الوظيفي، معتبرا ان العصا السحرية لتوطين الكوادر الوطنية تتمثل في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، مبديا استعداد الشركة لتقديم المشورة والتجربة الناجحة لكل من يطلب لتعميم الفائدة ونشر مثل هذه التجارب الناجحة.
وقال الصعب في ورقة عمل (ألقاها نيابة عنه مدير الموارد البشرية بالشركة توفيق الحلال): إن الشركة حققت نسبة سعودة بلغت 10% عام 1990، ارتفعت هذه النسبة لتقارب الـ 70% في الوقت الحاضر، وباتت الشركة في النطاق الممتاز حسب نطاقات وزارة العمل، بالتالي فالشركة في هذا الجانب تعد ناجحة، موضحا أن الشركة حينما مضت في قرار السعودة لم تواجه أية ضغوط من وزارة العمل لاستقطاب السعوديين، الذين كانوا حينها قلة وأجورهم مرتفعة وكفاءاتهم في مجال عمدل الشركة محدودة، بينما كانت العمالة الوافدة متوافرة بكثافة وبأجور أقل وكفاءة أعلى مما لدى السعوديين، لكن الشركة - ومنذ ذلك الوقت - سارت وفق استراتيجية تعتمد قيم التوطين، التي طبقتها من مبدأ المسؤولية الاجتماعية التي تقتضي استقطاب العمالة السعودية، وتدريبها ومن ثم الاعتماد عليها في تنفيذ كافة أعمال الشركة.
وتطرق الى جملة من التحديات التي واجهت الشركة في هذا الجانب، ابرزها طبيعة العمل القاسية في أعمال الحفر، وعدم توافر الكوادر الوطنية القادرة على العمل في هذا الجانب، فضلا عن أن التدريب والتأهيل مسألة مكلفة ماديا وتستغرق وقتا طويلا، لذلك عانت الشركة في البداية من تسرّب وظيفي أحدث حالة من عدم الاستقرار في العمل.. وقال: إن الشركة اتخذت عدة إجراءات لتجاوز هذه التحديات، ففي البداية اتجهت الشركة نحو الفئات من ذوي الدخل المحدود، ومن ذوي الشهادات الدنيا، ووفرت لهم بيئة عمل تتسم بالشفافية والمساواة وحصلوا على محفزات مادية ومعنوية، ساهمت في زيادة العمالة الوطنية لدى الشركة، خصوصا في الوظائف الدنيا.
وأشار الى أن الشركة خصصت 5% من ارباحها لاستقطاب السعوديين وتدريبهم والحفاظ عليهم، واضافة الى ذلك بأن وضعت سلم رواتب خاصا بالسعوديين حسب متطلبات سوق العمل ومتغيرات الحياة، وسارت وفق مبادئ تقضي بالعدالة والمساواة بين العاملين، ووفرت الأمن الوظيفي لهم بوضع ضوابط لقرار إنهاء الخدمة، لذلك وعلى مدار 15 عاما ولدينا اكثر من الف عامل لم تحدث لنا قضية عمالية واحدة.
وخلص الى القول بأن كل هذه الاجراءات كان ناتجها هو نسبة عالية من التوطين، وقوة عاملة سعودية مدربة تتعامل مع اقسى الظروف، تحمل رغبة قوية في الاستمرار، فالسعودة - بموجب كل ذلك - لا تتحقق بالأمنيات بل بالإرادة .. مؤكدا أن أي موظف يرغب في الخروج من العمل يتم اجراء مقابلة شخصية له، لمعرفة سبب الخروج والظروف التي أدت الى ذلك للاستفادة منها في المستقبل، هذا فضلا عن الاستبانات السنوية حول الرضا الوظيفي لدى السعوديين.
وأعرب في ختام ورقته عن استعداد الشركة لتقديم تجربتها في التوطين لأي مؤسسة ترغب في ذلك.
من جهته رئيس اللجنة التأسيسية للجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة نضال بن محمد رضوان قال: ان الكثير من العمال السعوديين يفضلون العمل في القطاع العام بدليل انه يترك عمله في القطاع الخاص مع اول فرصة، وذلك لاعتبارات مختلفة ابرزها الاجر والوضوع في السلم الوظيفي والترقيات والاجازات والامان الوظيفي.
واشار رضوان الى ان القطاع الخاص لديه اعمال والتزامات كثيرة؛ لذا فهو يفضل العامل الوافد لانه يعمل تحت كفالته والنظام يجبره على الالتزام، واكد رضوان ان كلمة تصحيح تعني ان هناك خللا من سنين طويلة من اجراءات وسياسات قديمة خاطئة.
وحول عمل اللجان العمالية قال: ان اللجان لم تأخذ وضعها حتى الآن، كونها مازالت تحت التأسيس كما النظام الذي وضع لها كان في العام 2001، واصبح الواجب مراجعته وتحديثه بحسب الاحتياجات الجديدة والتغييرات الحاصلة.

510 قضاة: نظامنا العدلي متطور.. و"الحزم الحكيم" دواء من في قلبه مرض

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/04/1014015

الدمام – الشرق

* ناكفوا القضاء منذ بداية تطويره.

* يفترون على أعوانهم.. والضعف منهم.

أكد 510 قضاة أمس أن الإدارة العدلية في المملكة تعمل وفق منهجية للنهوض بقطاع العدل والقضاء، بشكل يؤكد بما لا يدع مجالا للشك نجاعة وإنجازات مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء، خاصة ما صدر عنه من أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية.

جاء ذلك في عريضة رفعت إلى مقام الحرمين الشريفين ردا على جملة من اتهامات ساقها 200 قاض، للجهاز العدلي في عريضة لخادم الحرمين. واستشهد المدافعون عن النظام العدلي (300 من المحكمة العليا و 210 من الاستئناف) في عريضتهم على إنجازات النظام بالإشادة الصادرة عن جهات عديدة منها مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد «نزاهة» التي وصفت وزارة العدل بـ«أفضل الجهات الحكومية نزاهة وتعاونا» وكذلك مجلس وزراء العدل العرب، وكافة المنظمات الدولية ومنها هيئات حقوق الإنسان التي تجد إيضاحا كاملا للصورة الحقوقية في البلاد.

وقالت العريضة إن في الجهاز القضائي مجموعة ليست بالقليلة ضد الإجراءات التاريخية في مفرق العدالة السعودية، تضررت أيما ضرر سواء من القضاة وخاصة المتساهلين في الدوام والإنجاز وبعض حاملي الفكر الوافد على سلفية هذه الدولة، ومن هم ضد سعة الأفق الشرعية أو من اخترقهم عن طريق التسلل السلبي أصحاب رؤوس الأموال وسارقو أراضي الدولة والمتهربون من تنفيذ الأحكام.

وأشارت إلى أن وزارة العدل عززت مبدأ النزاهة والشفافية من خلال تفعيل الجلسات وخاصة قضايا الإرهاب والأمن الوطني وربط عمل المحاكم كافة بحوسبة شفافة أمام الجميع. وقالت إنه وبعد كل هذا لن يسكت المغرض ومن في قلبه مرض ومن فاتته مصالح. خاصة وأن الرقابة الإلكترونية القوية على عمل القضاة ووزن أعمالهم بدقة ستجعل كل مقصر على المحك.

وذكرت العريضة: «أن فئة تضررت مصالحها وخافت من قادم أيامها وعلمت عن ضعف أدواتها وإمكانياتها وتقاعسها عن العمل أمام ميزان عدالة تاريخي يسير بقضاء المملكة نحو آفاق لا تليق بسمعة الشريعة إلا أمثال مسيرة المبارك والمسدد». مشيرة إلى أن إدارة العدالة حاولت جاهدة من شريحة من القضاء من أجل حضهم بالحسنى على الدوام واحترام ساعاته فكان مع الأسف تخاذل جمع منهم والتأثير على مواعيد الجلسات وطولها.

ولفت القضاة إلى أن هناك بعض القضاة ناكفوا المؤسسة القضائية منذ بداية تطورها، حيث وقع ضد أنظمة القضاء قبل عقدين ونصف من الزمان، وضد رئاسة القضاة في ذلك الوقت أكثر من 70 قاضيا كانوا ضد صدور نظام المرافعات الشرعية الذي أصبح فيما بعد سائغا عندهم يكتبون فيه البحوث وأوراق العمل.

وأكدوا أن هؤلاء هم وجه القضاء الآخر ولا يمكن التخلص منهم إلا بالحزم الحكيم لهم في انضباط عملهم وأن يتقوا الله فيما ولوا. أما عامة القضاة فهم بفضل الله محصنون بالمنهج السلفي المبارك ثم بالجهد المتميز الذي تقوم به إدارتهم ونحوهم.

أما موضوع المحامين الذي أثارته عريضة القضاة الـ 200 فأشاروا إلى أنهم ثلة لا تتجاوز أصابع اليد دخلوا مع بعض القضاة في دهاليز مظلمة كشفتهم وزارة العدل وحافظت بكل أمانة ومسؤولية على نقاء وسلامة مهنة المحاماة التي أراد هؤلاء اختطافها.
وذكروا أن القضاة الـ 200 تكلموا عن احتقان مزور، وما الاحتقان إلا من أساليبهم في القضاء وإساءتهم للرعية وتلفظهم عليهم وتعطيل قضاياهم التي كانت في السابق وراء الأستار قبل أن تفضحهم التقنية الحديثة. أما الإعلام الخارجي الذي أشاروا إليه فكان ضدهم بالكامل ولا يصفهم إلا بالجهلة المتطرفين. وتحدثوا عن دور العدالة بينما نسوا أن التي توفرت لها أرض رسيت جميعا.
وأضافت العريضة: «ومما آلمنا في كتابهم الموتور افتراؤهم حول ضعف تدريب أعوان القضاة وما الضعف الحقيقي إلا في أولئك القضاة أما جملة أعوانهم فهم خير معين لنا في محاكمنا».

492 عملية على حساب إبراء الذمة خلال شهر

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20131204 /lp2.htm

الجزيرة - سفر السالم: أفصح البنك السعودي للتسليف والادخار عن آخر احصائيات حساب ابراء الذمة لشهر نوفمبر 2013م ، حيث بلغ مجموع إيداعاته خلال الشهر (1.286.665) ريال وبواقع (492) عملية إيداع. صرح بذلك المتحدث الرسمي للبنك أحمد الجبرين، مشيراً إلى أن مجموع إيداعات الحساب منذ تأسيسه في عام 2006م وحتى نهاية شهر نوفمبر 2013 بلغت (254.210.256) ريال وبمجموع إيداعات (29.037) عملية إيداع . وذكر الجبرين خلال تصريحه أن البنك قام بتخصيص هذا الحساب لكل من يريد إبراء ذمته تجاه المال العام عن أموال أخذها بغير وجه حق أو لكل من يريد تقديم أموال على سبيل الوقف أو الهبة أو يريد تقديم أوقاف عينية مثل الأراضي أو العقارات ويعود ريعها إلى حساب إبراء الذمة وتنقل ملكيتها باسم البنك السعودي للتسليف والادخار ، منوهاً إلى أنه لا صحة لما يعتقده البعض أن الحساب مخصص لمن اختلس من المال العام فقط وهذا الاعتقاد خاطئ .

فيما ينطلق مؤتمر "فكر12" اليوم .. الفيصل:

هناك من يهمش تقدمنا والإنسان العربي وراء الإنجازات وليس النفط

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131204 /Con20131204659305 .htm

سعيد الباحص (الدمام)
تطلق مؤسسة الفكر العربي، اليوم، في دبي، مؤتمرها السنوي الثاني عشر «فكر 12»، تحت عنوان «تحدي سوق العمل في الوطن العربي: 80 مليون فرصة عمل بحلول العام 2020».

وأكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة رئيس مؤسسة الفكر العربي أن «فكر» مؤسسة لكل العرب، وكانت ولا تزال تؤمن بأن التعليم والبحث العلمي هما حجرا الزاوية في أي مشروع نهضوي عربي، وقال خلال إطلاق التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية بفندق الريتز كارلتون في دبي أمس: «إننا في هذا الجزء من الوطن العربي نشاهد أمثلة تلو الأخرى على الإنجاز والرقي والتقدم والقدرة على التحدي، إلا أن هناك من يهمش مثل هذه الإنجازات العربية وينسبها إلى الثروة النفطية، ولعلي لا أجد إجابة أبلغ لهؤلاء من دبي التي لا يتعدى إنتاجها النفطي أكثر من 3% من الناتج المحلي للإمارة، فأين البترول من هذه النهضة وهذا الإنجاز وهذا الإبداع»، وتساءل عن أسباب القسوة التي يتعامل بها البعض عند الحديث عن العرب، مستدلا على خطأ موقفهم بفوز الإمارات باستضافة معرض «إكسبو 2020»، والذي يعتبر مثالا لما يمكن أن ينجزه الإنسان العربي.

وقال رئيس مؤسسة الفكر العربي: «ولعل ما يسفر عنه تقرير هذا العام من نتائج بشأن تشخيص واقع التعليم والبحث العلمي يسهم في إثراء حركة النقاش حول كيفية توظيفها بما يخدم قضايا التنمية البشرية المستدامة في عالمنا العربي، وكما أن التعليم هو الرافد الأساسي للبحث العلمي، فالبحث العلمي بدوره يمثل قوة الدفع الكفيلة بإطلاق طاقات سوق العمل؛ ومن تكامل هذه المقومات الثلاثة تمضي حركة التنمية الشاملة قدما إلى الأمام».

من جهتها، قالت وزيرة الثقافة في المملكة الأردنية الهاشمية الوزيرة الدكتورة لانا مامكغ: «أجزم أن التقرير العربي للتنمية الثقافية سيشكل خارطة طريق لصانع القرار العربي في استغلال الموارد البشرية العربية، بالطريقة التي ستبنى عليها النهضة العربية ذات الحضور في المشهد الدولي»، وبينت أن التكامل بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل في الوطن العربي يمثل حاجة ملحة، لأن هناك شروخا بين التعليم وسوق العمل والتنمية، ولا بد من التصدي لها بحلول عملية.

بدورها، قالت الأمينة العامة المساعدة لمؤسسة الفكر العربي الدكتورة منيرة الناهض: «إن التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية، في نسخته الجديدة للعام 2013 – 2014، سعى إلى الإجابة بموضوعية، وانطلاقا من الإحصائيات والدراسات الميدانية، عن سؤال محوري: (هل التكامل المفقود بين حلقات التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في دول الوطن العربي هاجس أم حقيقة؟)»، وبينت أن التقرير يطلعنا على واقع الدول العربية التي تمت دراستها من حيث التكامل بين حلقات أربع، وهي: التعليم – البحث العلمي – أسواق العمل – التنمية، ويخلص التقرير إلى أن الترابط بين هذه الحلقات الأربع إما مفقود أو ضعيف، وهذه الحلقات كان ينبغي لها أن تتكامل سياساتها وتتضافر أدوارها، غير أن الواقع هو أن منظومة التعليم العربي تضخ في أسواق العمل أعدادا كبيرة بأكبر مما يحتاج إليه سوق العمل في بعض التخصصات، وأضافت أن التقرير خصص جزءا كبيرا منه لدراسة علاقة التكامل بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في دولتين خليجيتين بارزتين، هما المملكة العربية السعودية والإمارات، كحالتين دراسيتين عن منطقة دول مجلس التعاون.

حضر الحفل وزير التكوين المهني والتشغيل نوفل الجمالي ووكيل وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة بلال البدور.

يشار إلى أن مؤسسة الفكر العربي دأبت منذ ست سنوات على إصدار تقريرها العربي السنوي الذي يتناول في كل سنة موضوعا مركزيا وأساسيا لعمليات التنمية الثقافية في الوطن العربي المستندة إلى جوانب التنمية الأخرى من اقتصادية واجتماعية وسياسية.

فيصل بن عبدالله: نحتاج 34 ألف وزارة لحل مشاكل المدارس

مؤكدا إبقاءه على القلم "الأحمر" ونيته باستبداله بـ"أزرق" أو "أخضر"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169831&CategoryID=5

جدة: خالد المحاميد 04-12-2013 1:04 AM
أكد وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبد الله لـ"الوطن"، أن حل مشاكل المدارس بأن يكون لدينا 34 ألف وزارة بعدد المدارس، قائلا: إذا تمكنا من حل مشكلة المدرسة نكون قد حللنا مشكلة الوزارة. نحن نحاول بناء مؤسسات قوية، ولدينا مشاكل في التعليم على مستوى المعلمين والمدارس والبنية الأساسية، لذلك قمنا بوضع مشروع لتصنيف وتقييم المعلمين، ورفعنا الدراسة للمقام السامي. كما أن لدينا الكثير من الدراسات التي نقوم بتنفيذها. وكل هذا يحتاج إلى وقت لتظهر نتائجه. وأضاف خلال حضوره لـ"إثنينية عبد المقصود خوجة" في جدة مساء أول من أمس: لدينا إنجازات كبيرة، ربما غير ظاهرة لغير المعنيين في التعليم، والوزارة تقوم بما في وسعها لإصلاح التعليم، وتتقبل ما يقال عنها بصدر رحب، غير أن الأرقام هي التي تتحدث عن الإنجازات. وعلق على تصريح سابق له بأنه سيحمل دائما القلم الأحمر لإصلاح الوزارة، قائلا: صحيح سأبقي القلم الأحمر بيدي، وذات يوم سأستبدله بقلم أزرق، وحتى قلم أخضر.

"التربية" تطالب الإدارات بمقترحات للتشهير بمن يتعمد الإضرار بالمجتمع

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
رابط الخبر

عبدالعزيز الحارثي - الطائف
وجه صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد وزير التربية والتعليم كافة قطاعات الوزارة والإدارات التعليمية بالتقيد بتوجيه المقام السامي حيال ما وجه به مجلس الوزراء من تقديم مقترحات بنصوص مناسبة تضمن في الأنظمة لإدراج التشهير في وسائل الإعلام كعقوبة بحق من يتعمد الإضرار بالأفراد أو المجتمع.
وقال الوزير في التعميم التي تحتفظ «المدينة» بنسخة منه: نبلغكم نسخة من الأمر السامي الكريم البرقي حيال ما وجه به مجلس الوزراء جميع الوزارات والأجهزة المستقلة ذات العلاقة بمراجعة الأنظمة التي تتضمن أفعالاً مجرمة يرى مناسبة التشهير بمرتكبيها لما لها من آثار ضارة على الفرد والمجتمع، واقتراح النص المناسب لإدراج عقوبة التشهير في تلك الأنظمة والرفع عن ذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر لاستكمال الإجراءات النظامية في شأنها، كما وجه المجلس أن يراعى عند اقتراح تلك النصوص التأكد من أن قرار العقوبة محل التشهير قد اكتسب الصفة النهائية ولم يعد قابلاً للطعن.

طالب ابتدائي يطعن زميله بسبب طابور المقصف بمكة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
رابط الخبر

عبدالله الدهاس- مكة
الأربعاء 2013/12/04
تعرض طالب يدرس بالصف السادس الابتدائي باحدى مدارس جنوب مكة المكرمة إلى الطعن من قبل زميله بعد الانصراف من المدرسة ظهر أمس. وكان خلاف قد نشب بين الطالبين اثناء الفسحة بسبب طابور المقصف وبعد الانصراف حدثت بينهما مشادة أدت الى اخراج أحدهما سكينا ضرب بها يد زميله. وعلى الفور تم إبلاغ الجهات الأمنية، فيما تم نقل المصاب الى مستشفى النور التخصصي حيث أجريت له الإسعافات الأولية فيما لاذ الجاني بالهرب.
من جهته قال الناطق الاعلامي لشرطة العاصمة المقدسة المقدم عبدالمحسن الميمان :إن البحث لا يزال جاريا للوصول الى الحدث الجاني ومعرفة كافة مسببات الحادثة.

روى تفاصيل مقتل 6 من أسرة الدحيم.. وإصابته بـ "الإيدز"

المتسبب في قتل أسرة الدحيم: لا أستحق العيش

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131204 /Con20131204659368 .htm

سعاد الشمراني (الرياض)
سرد لـ «عكاظ» محمد ق المتسبب في حادث سير مروع أدى إلى وفاة ستة من أسرة الدحيم في حي الياسمين في الرياض خلال أيام عيد الأضحى المبارك، تفاصيل حياته، وتداعيات إصابته بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) حين كان عمره 26 عاما قبل 15 عاما، مشيرا -حسب زعمه- إلى أن أسرته والمجتمع حولوه إلى شخص مجرم ومنبوذ.
وقال: «بعد إصابتي بالإيدز وجدت نفسي منبوذا من أقرب الناس إلي وهي أسرتي، فعشت مشردا في الشوارع ثلاثة أشهر، إلى أن انتقلت للعلاج في مجمع الرياض الطبي»، مشيرا أن حالته الصحية والنفسية تدهورت وتفاقم مرضه وأصبح يعاني من الأرق وقلة النوم.
وبين أنه كان يرغب في العودة إلى أسرته لأنه بحاجة إلى دعمها خصوصا أنه يعاني من نظرات الناس التي تلاحقه من مكان لآخر، معتبرا أن رفض أهله له وصدهم عنه أصابه في مقتل.
وذكر أن عدم العثور على أسرته بعد أن غيروا مسكنهم أدخله في حالة من الأرق، مما حدا به لتعاطي المسكر اعتقادا منه بأنه سيساعده على النسيان ولكن وضعه تدهور يوما بعد آخر، ملمحا إلى أنه قرر أن يتبع طريقا جديدا في حياته من خلال التطوع في خدمة ورعاية المصابين أمثاله وتقديم الدعم المعنوي لهم ومساعدتهم على طلب العلاج وعدم الخشية من نظرات الناس، ولله الحمد نجحت في جلب الكثير واستفادوا من البرامج المقدمة لهم ما ساهم بفضل الله في تحسن واستقرار حالتهم الصحية.

مبينا أنه قرر البحث عن زوجة يستقر معها خاصة بعد تحسن وضعه المعيشي وحصوله على مرتب جيد من وظيفته، فاستأجر مسكنا وبدأ في تجهيزه خاصة بعد أن رشح الأخصائي الاجتماعي للمجمع له إحدى المصابات بالمرض ضمن برنامج التزويج الآمن بين المصابين بالإيدز، والتي بدأ يرسم معها الخطط لحياتهما الزوجية.
واستدرك بالقول: «ولكن قدرة الله سبقت كل شيء، فأثناء تجولي بالسيارة التي تملكها الشركة التي أعمل بها في إحدى الليالي الموحشة انحرفت بي المركبة واعترضت أخرى، ما تسبب في انقلابها بمن فيها وفقدت وعيي لأستيقظ على نبأ وفاة شاب وأربع من شقيقاته في الحادث حالا»، لافتا إلى أن حياته عادت للمربع الأول وازدادت سوءا بعد أن علم بوفاة ضحية أخرى بعد أيام من الحادث. وواصل ق حديثه قائلا: ما يحصل لي أكبر من طاقتي، وأكد أنه لا يوجد شيء يبرر فعلته.
وزاد: «ما يؤلمني أن كل من حولي يلومني وينظرون إلي على أنني تعمدت قتل تلك الأنفس البريئة ولذلك امتنعت عن الأكل وأخذ الدواء لمدة ثلاثة أيام»، وسأل الله أن يغفر له.

إضافة سنة التخرج والمعدل إلى قياس في مفاضلة المعلمات البديلات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131204/Con20131204659241.htm

متعب العواد (حائل)
تتجه اللجنة الوزارية المعنية بموضوع المعلمات البديلات والمشكلة من وزارات المالية والخدمة المدنية والتربية والتعليم، وفقا لتوجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، أيده الله، إلى اعتماد مفاضلة المعلمات البديلات خاصة التربويات منهن على تاريخ التخرج ودرجة اختبار قياس ودرجة معدل شهادة التخرج وسيتم تقسيم درجات المفاضلة على 100 درجة، وهي 20 درجة لاقدمية التخرج و 40 درجة لقياس و 40 درجة لمعدل الشهادة.
كشف ذلك لـ «عكاظ» مصدر مطلع وقال إن مرحلة الحصر الأولى التي انتهت بلغ عدد المتقدمات أكثر من 26 ألف متقدمة، حيث سيتم البدء وخلال 20 يوما القادمة مرحلة فرز التربويات المجتازات لاختبارات قياس عن باقي المعلمات البديلات لخريجات معاهد معلمات ودبلومات المتوسطة .
وكانت 45 إدارة عامة للتربية والتعليم في جميع مناطق ومحافظات المملكة استكملت عملية حصر المعلمات البديلات في مرحلتها الأولى للبدء في تنفيذ المرحلة الثانية من اعتماد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، أيده الله، لتوصيات اللجنة الوزارية المعنية بموضوع المعلمات البديلات المشكلة من وزارات المالية والخدمة المدنية والتربية والتعليم.
يذكر أن اللجنة معنية بمعالجة أوضاع المعلمات البديلات للاستفادة من خبرة اللواتي سبق وأن تم التعاقد معهن كبديلات لمعلمات تمتعن بإجازاتهن لأسباب مختلفة في مدارس التعليم العام من خلال عقود رسمية في إدارات التربية والتعليم، بحيث يشملن بالتعيين على وظائف تعليمية أو إدارية خلال مدة أقصاها ثلاثة أعوام تبدأ من العام المالي الحالي 1436/1435هـ.

عدم التنسيق مع "التجارة" أوقع غرامات على أصحاب الأعمال

"التأمينات" ترفض تغطية إصابات العمل خارج المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131204/Con20131204659270.htm

عبد الرحيم بن حسن (جدة)

كشفت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن أنها لا تغطي مطلقا مصاريف علاج إصابات العمل في المهمات التي يكون العامل فيها خارج المملكة، حتى لو كان العامل قد تعرض للإصابة أثناء تأديته لعمله.

وأبدت التزامها بتغطية شاملة لإصابات العمل عند وقوعها داخل المملكة، في حين تتولى تحمل كافة مصاريف العلاج، إذا أثبتت التقارير الطبية أن العامل في حاجة ملحة لتلقي العلاج في دولة أخرى.

واعترفت مؤسسة التأمينات بأن عدم التنسيق والاتصال مع وزارة التجارة والصناعة أسفر عن تعليق العديد من أصحاب الأعمال الذين أغلقوا منشآتهم، وتكبيدهم غرامات كانت تحتسب بحقهم بعد إغلاق منشآتهم، مطالبة كل من خضع لغرامة في هذا الجانب أن يراجع المؤسسة حاملا معه السجل التجاري بعد شطبه، والتأكد من استيفاء إجراءات العمالة التي كانت لديه من أجل إسقاطه من قائمة الغرامات دون أن يدفع شيئا.

جاء ذلك في اللقاء الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة جدة صباح أمس عن طريق لجنتها الصناعية بين ممثلين عن المؤسسة العامة للتأمينات، يتقدمهم مساعد مدير عام منطقة مكة المكرمة عبد الوهاب الحريري مع أصحاب الأعمال في محافظة جدة، جرى فيها استعراض آليات ونظام المؤسسة بشكل عام إلى جانب الشرائح التي يمكن للموظفين في القطاع الخاص الاندراج فيها.

وأوضح حريري أن نظام الربط الإلكتروني مع وزارة التجارة في عام 2014م سيكون من خلال مشروع الرقم الموحد الهادف إلى تسجيل المنشآت التجارية تلقائيا لدى المؤسسة.

في حين ذكر ممثلو التأمينات الاجتماعية أن العامل الوافد من حقه الحصول على مستحقه المتعلق بالجانب الصحي خلال تمتعه بالإجازة حتى لو كانت إجازته تصل إلى 6 أشهر، مشيرين في الوقت ذاته إلى أنه لا يحق لصاحب العمل استقطاع ذلك. وكان من بين أبرز المداخلات التي حدثت ما ذكره مساعد المدير العام للتأمينات الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة بشأن وجود عقود تبرم بين المدارس الخاصة والمعلمات محددة بثمانية أشهر فقط الأمر الذي يجعل تلك المدارس في منأى عن دفع مبالغ إضافية خلال إجازة نهاية العام الدارسي.

وكان هذا في معرض رده على مداخلة إحدى عضوات اللجنة النسائية التي أشارت إلى وجود مشكلة لدى المعلمات في المدارس الخاصة، مؤكدة أن الرواتب التي يحصلن عليها حاليا ستهبط إلى مستوى 1800 ريال بعد أربع سنوات من عملهن وخروجهن من المنشأة الحالية إلى منشأة أخرى، معتبرة نظام التأمينات الحالي، مسببا رئيسيا للوصول إلى تلك المرحلة بعد انقضاء فترة الدعم الخاصة برواتب المعلمات.

في حين أوضح صاحب أعمال خلال مداخلة له أنه كان يعمل في القطاع الحكومي ثم تقاعد ليسجل نفسه في التأمينات، من خلال المؤسسة التي افتتحها قبل حوالى خمس سنوات تقريبا وظل راتبه ينزل بشكل تلقائي في التأمينات، قبل أن يفاجأ بقيام أحد الموظفين بخفض حجم التأمين المستقطع له دون إشعاره مسبقا، مهدرا على حد تعبيره ما يقارب من 64 شهرا، وأن فارق المبلغ الذي نشأ ما بين السابق وبعد قرار الخفض يستغرق عدة سنوات لتغطيته، فجاءته الإجابة بأن إجراءات تسجيله كانت خاطئة، وجرى تصحيحها.

عند ذلك تداخل صاحب العمل مرة أخرى بقوله: إن النظام المعتمد لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية هو الذي اعتمد بياناته، ولم يمنعه أحد من ذلك أو يخبره بوجود خطأ.

اللقاء الذي شهد حضورا كثيفا شهد العديد من التساؤلات التي كان بعضها يدل على عدم وجود إلمام كامل بأنظمة التأمينات الاجتماعية، في حين ظل بعضها الآخر عالقا بسبب اكتفاء مساعد المدير العام بجواب واحد هو: «تم الإجابة على السؤال»، الأمر الذي أدى إلى امتعاض الكثير من أصحاب الأعمال الحاضرين.

نقل مريضة بالإخلاء الطبي من حائل إلى الرياض بالخطأ

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131204/Con20131204659480.htm

سطام الجميعة (حائل)
اعترف مصدر مسؤول في مستشفى الملك خالد في حائل، بحدوث خطأ في سجلات المرضى أمس، تسبب في نقل مريضة منومة في العناية المركزة بالإخلاء الطبي إلى الرياض عن طريق الخطأ، بدلا من مريضة أخرى.
وفوجئ ذوو المريضة منيرة عبدالعزيز الخليل المنومة في العناية المركزة بسبب التهاب حاد في الرئتين، بنقلها عبر الإخلاء الطبي عن طريق الخطأ إلى الرياض صباح أمس، وبعد وصولها إلى مطار الرياض، تبين للطاقم الطبي أن المريضة المحمولة على متن الطائرة ليست منيرة عبدالمحسن الحقيل المصابة بمرض في الباطنة.
وجرى تدارك الوضع سريعا وتمت إعادة المريضة الخليل إلى مطار حائل، وشكا ذووها أن عملية نقلها دهور صحتها، مشيرين إلى أنها تأثرت من نقص الأكسجين.
في المقابل، التزمت الشؤون الصحية في حائل الصمت حيال هذه القضية، معتبرة ما حدث خطأ جرى تداركه سريعا.
بينما، أكد المصدر في مستشفى الملك خالد أن الحادثة تعتبر الأولى من نوعها بتبديل مريضة مكان أخرى في الإخلاء الطبي، مبينا أنه جرى تدارك الوضع سريعا بإعادة المريضة من الرياض إلى حائل بالطائرة ذاتها، ونقل المريضة المعنية إلى الرياض لتلقي العلاج.

أبها: طالب يطعن "مدير مدرسته" بـ"سكين"!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/578508

أبها - يحيى جابر
تعرض مدير مدرسة بـ«الفرشة» في محافظة سراة عبيدة أمس، إلى الطعن بسلاح أبيض من أحد طلاب المدرسة أثناء انصرافهم من المدرسة.
وبالكشف الطبي على المدير المصاب تبينت إصابته بجرح غائر بعمق 3 سنتيمترات وطوله 5 سنتيمترات، ما استدعى نقله إلى المستشفى لإجراء جراحة استكشاف تحت المخدر الكلي، وما زال تحت التنويم.
وتعد الحالة الثالثة التي تم فيها الاعتداء على المعلمين منذ بداية العام الدراسي الحالي، على رغم مطالبات المعلمين المتكررة إصدار قرارات تعيد هيبة المعلمين في البيئة التعليمية.
من جهته، أوضح المتحدث الإعلامي لشرطة عسير المقدم عبدالله شعثان أنه ورد بلاغ عن تعرض مدير مدرسة لاعتداء من أحد الطلاب تمثل في طعنه باليد ما استدعى نقل المدير إلى المستشفى للعلاج، لافتاً إلى أن التحقيق ما زال جارياً للوقوف على ملابسات الحادثة.

"الحج" تلزم شركات العمرة بـ "الإبلاغ" عن حالات "الهرب" خلال 24 ساعة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/578409

جدة - عائشة جعفري

حذرت وزارة الحج أخيراً، شركات ومؤسسات العمرة من التأخر في تفعيل إجراءات البلاغات المتعلقة بهرب المعتمرين، وأصدرت قراراً يقضي بإلزام الشركات والمؤسسات بضرورة البدء في إجراءات البلاغات عن هرب المعتمرين خلال 24 ساعة من الهرب، مطالبة بأن يتم ذلك بحسب التعليمات والأنظمة من طريق نظام العمرة الآلي، مع ضرورة إرفاق المستندات والأوراق المطلوبة ليتم في ضوئها إصدار خطاب التخلف إلى إدارة جوازات الحج والعمرة نظاماً.

وتضمن قرار وزارة الحج تهديداً صريحاً لشركات ومؤسسات العمرة، ينص: أنه في حالة التقصير في تقديم الخدمات المطلوبة للمعتمرين أو الإخلال بعناصر حزمة الخدمات التي قدموا من خلالها في مكة المكرمة أو المدينة المنورة وحرصاً على راحتهم فسيتم تحويل المعتمرين الذين يثبت تقصير شركاتهم أو مؤسساتهم في تقديم الخدمات المطلوبة لهم إلى شركات أو مؤسسات أخرى لديها الاستعداد والمقدرة على ذلك وعلى حساب الشركة الأساسية.

وقالت وزارة الحج في تعميم صادر عنها (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) وموجه إلى شركات ومؤسسات العمرة: «إن هناك عدداً من الضوابط يجب الالتزام بها خلال فترة إقامة المعتمرين، منها أنه فور وصول المعتمر إلى مقر سكنه يتم تزويده ببطاقة تحمل الاسم ورقم جوازه والحالةالصحية وخصوصاً ما يتعلق بالأمراض المزمنة والأدوية المستخدمة وذلك بالتنسيق مع الوكيل الخارجي بهذه المعلومة حتى يسهل التعامل معه في حال حدوث أي طارئ، وعند مراجعة المستشفيات لمعرفة هويته وتسهيل تقديم الخدمة له، وأيضاً بطاقة عنوان الفندق». مشددة أيضاً على ضرورة متابعة حال المرضى والمتوفين من المعتمرين بالمـــستشفيات وإنـــــهاء إجراءاتهم النظامية حتى مغادرتهم، إضافة إلى متابعة حالات الإرشاد والشكاوى وسرعة التجاوب مع مسؤولي الوزارة لإنهائها.

ودعت وزارة الحج في ضوابطها الملزمة إلى توعية المعتمرين القادمين بضرورة المغادرة في الأوقات المحددة في البرنامج وعدم البقاء بعد انتهاء مدة البرنامج وإبلاغهم بالأنظمة والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، والتأكيد على المندوبين ومشرفي المجموعات أثناء عملية المغادرة بعدم إخراج أمتعة المعتمرين خارج السكن قبل وصول الحافلات للموقع، مع متابعة مغادرة المعتمرين فور انتهاء برامجهم ومتابعة من يتخلف منهم واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنه، مشيرةً إلى ضرورة أن يتم عمل إجراء إبلاغ الوفيات للمعتمرين فور الحصول على الوثائق من شهادة وفاة وبلاغ الوفاة وموافقة القنصلية على الدفن عبر نظام العمرة الآلي، وكذلك تتم إجراءات التنقل والاستضافة كالمتبع بإرفاق الأوراق الرسمية عبر نظام العمرة الآلي.

الحياة AL HAYAT

"سوق سوداء" لبيع "الأبحاث"... تديرها خريجات "عاطلات" عبر "تويتر" و"فيسبوك"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/578421

الدمام – منيرة الهديب

أقرت جامعة الدمام، برصد أبحاث «مسروقة»، أعدها طلبة يدرسون في كلياتها، التي يبلغ عددها 24 كلية. فيما أكدت سعيها للحصول على برامج إلكترونية عالمية؛ لاكتشاف «الأبحاث المسروقة»، متوعدة بتطبيق «عقوبات» على من يثبت تورطهم في «السرقة»، من غير أن تستبعد اللجوء إلى «مقاضاة المتورطين».

ونشطت خلال الأعوام الأخيرة، «سوق سوداء»، لإعداد وتجهيز الأبحاث، وبيعها للطلبة الجامعيين، من خلال شبكات تواصل الاجتماعي، مثل «فيسبوك» و«توتير»، وغالبية المتاجرين في هذه السوق من الخريجات الجامعيات اللاتي لم يحصلن على فرص وظيفية، فاتجهن إلى «تجارة الأبحاث» التي أكدن أنها تدر مبالغ «كبيرة».

وكشف عميد شؤون الطلاب في جامعة الدمام الدكتور أحمد السني، عن رصد أبحاث «مسروقة» في الجامعة، إلا أنه أكد أنها «لم تتحول إلى ظاهرة»، مشيراً إلى أن هناك برامج إلكترونية عالمية، لكشف «المسروق» منها. وقال: «إن من متطلبات الإعداد الأكاديمي، أن تكون هناك عقوبات صارمة لسرقة الأبحاث والنقل الحرفي». ولفت السني، في تصريح إلى «الحياة»، إلى وجود «برامج إلكترونية على مستوى العالم؛ لرصد وكشف هذه النوعية من الأبحاث»، مضيفاً أن «سرقتها أو شراءها، يعتبران من ضمن مخالفات الغش، التي تطبق عليها لائحة العقوبات المفروضة». بدوره، أكد وكيل عمادة شؤون المكتبات في جامعة الدمام عبدالعزيز السليمان، في تصريح إلى «الحياة»، أن «عمادة شؤون المكتبات لا تملك حالياً، أي برامج للكشف عن الأبحاث المسروقة»، مشيراً إلى أن العمادة تسعى للحصول عليها.

فيما اعتبرت أكاديمية في الجامعة شراء الأبحاث أو سرقة المعدة مسبقاً، «طريقة لإفساد العملية التعليمية». وقالت: «إن الجامعات لها الحق في رفع دعاوى قضائية على المحال و المكتبات التي تعمل على بيع الأبحاث المسروقة». في الوقت الذي اعتبر فيه أكاديميون، «الأبحاث الجاهزة»، سبباً في «إفساد العملية التعليمية، وشيوع روح الاتكالية وعدم المبالاة في نفوس الطلبة، ما يؤثر سلباً في تحصيلهم العلمي»، واستغلت مجموعة من الخريجات «العاطلات»، كسل الطالبات الجامعيات، وكثرة المهمات والتكاليف الجامعية، بعرض «أبحاث» جاهزة للبيع، وذلك بتحويل مواقع التواصل الاجتماعي «تويتر» و«فيسبوك»، إلى صفحات إعلانية ودعائية، وعرض الخدمات الطلابية، بكُلفة مالية «بسيطة».

وأوضحت إحداهن، إلى «الحياة»، أنها تعمل في الأبحاث الجامعية منذ سنة ونصف السنة، وذلك بعد تخرجها بمعدل مرتفع من كلية الآداب، ولم تحصل على وظيفة. وقالت: «إن الفكرة تكمن في قضاء وقت الفراغ، فيما يدر دخلاً مالياً عليَّ وعلى أسرتي»، مؤكدة أنه «عمل مربح، إذ يصل معدل دخلي إلى 20 ألف ريال خلال الفصل الدراسي الواحد». وحول نظرة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس، للأمر، قالت: «لولا ضغط الأساتذة على الطلاب وكثرة التكاليف بمعايير مُرهقة ومحدودية وقت التسليم، لم يلجأ الطلبة إلى الشراء». وحذرت من «الاعتماد على أي شخص في إعداد الأبحاث، إذ إن البعض غير متخصص وقد يُقدم بحثاً واحداً لأكثر من عميل».

فيما أشارت سارة الراشد، التي تعمل في مجال إعداد الأبحاث الجامعية، وبيعها، إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي، مثل «تويتر» و«فيسبوك»، حققت لعملها «فرص انتشار أكبر، إذ إنه كان يقتصر على البحوث الجامعية. بينما أصبحت تعمل حالياً على «تحاضير المعلمين» و«عروض وخرائط ذهنية»، إضافة إلى حل المسائل، وتقديم البحوث لطلاب وطالبات المرحلة الجامعية». وذكرت الراشد، أن «البحث يستغرق عادة 48 ساعة، كحد أقصى لتسليمه إلى صاحبه وفق الضوابط والمعايير التي يطلبها، وهذا ما يشجع الطالبات على تقديم طلبات الأبحاث، وبخاصة أنها تُباع بمبالغ زهيدة». وأوضحت أنها بصدد «تحويل العمل الإلكتروني إلى واقع، وذلك بتدشين مشروع «محل نسائي»، متخصص في الطباعة وعمل الأبحاث».

سعودي في "غوانتانامو" يقاضي بولندا أمام محكمة الحقوق الأوروبية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/578581

ستراسبورغ (فرنسا) – أب
سلطت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أمس (الثلثاء) ضوءاً على الشبكة السرية من السجون الأوروبية التي استخدمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه) لاستجواب المشتبه بانتمائهم إلى تنظيم القاعدة الإرهابي. واتهم محامون يدافعون عن اثنين من المشتبه بهم تحتجزهما الولايات المتحدة في سجن «غوانتانامو» في كوبا بولندا بانتهاك حقوق الإنسان.
وقال المحامون إن موكليهما - وأحدهما سعودي - وقعَا ضحية لبرنامج «سي آي إيه» القاضي باختطاف المشتبه بأنهم إرهابيون ونقلهم إلى دولة ثالثة، حيث يتم تعذيبهم في سجونها، وهي بولندا في حال المشبوهين المشار إليهما. وتعد هذه أول قضية أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يتعلق بدور بلدان أوروبية في تحقيقات «سي آي إيه» مع المتهمين بالإرهاب، وهو البرنامج الذي أثار غضب كثير من الأوروبيين في عهد الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش. وأغلقت السجون السرية في أيار (مايو) 2006، ولجأت أميركا بدلاً من ذلك إلى التحقيق مع المشبوهين في البحر، من دون إمكان حصولهم على محامين.
واستمعت المحكمة الأوروبية أمس إلى قضية السعودي عبدالرحيم الناشري (48 عاماً) الذي تتهمه واشنطن بتدبير الهجوم على المدمرة الأميركية «يو إس إس كول» العام 2000 في ميناء عدن، ما أسفر عن مقتل 17 بحاراً أميركياً وإصابة 37 آخرين. أما القضية الثانية تتعلق بالفلسطيني أبوزبيدة (42 عاماً) الذي لم توجه إليه الولايات المتحدة أي تهمة جنائية حتى الآن.
وقال المشتبه بهما إنهما نقلا إلى بولندا في كانون الأول (ديسمبر) 2002، حيث سجنا في منشأة عسكرية شمال شرق البلاد، وتم استجوابهما باستخدام أساليب تشمل الإعدام الصوري والإغراق الوهمي والتهديد بالاعتداء جنسياً على أقاربهما بحسب ما ذكر المحامي أمريت سنغ الذي يدافع عن الناشري. وطالب سنغ المحكمة الأوروبية بالتنديد بالتواطؤ البولندي مع الولايات المتحدة.
وقال وكيل النيابة البولندي جانسوز سليوا إنه يتعين إمهال بلاده لإكمال تحقيقاتها في هذا الشأن. ويقود سليوا التحقيقات التي لم تسفر عن شيء على رغم بدئها قبل خمسة أعوام.

الاقتصادية

• لا تقطع رزقه" مقولة دمرت التعليم على مدى السنين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 1 صفر 1435هـ 4 ديسمبر 2013
http://www.aleqt.com/2013/12/04/article_804941.html

د. رشود الخريف

تُنفق المملكة على التعليم النسبة الأكبر من الميزانية السنوية، أي ما يقارب الربع، والنسبة الأعلى من إجمالي الناتج المحلي بين دول العالم "5.6 في المائة" في عام 2013. وهذا أمر إيجابي، يُذكر فيشكر لحكومة هذا البلد الأمين ولوزارة التربية والتعليم، خاصة أن التنمية البشرية هي العامل الأهم في استدامة التنمية واستمرار التطور والرخاء لشعب المملكة العربية السعودية، ولكن عدم تطبيق الأنظمة مراعاة لمسائل وعلاقات شخصية على حساب المصلحة العامة يهدم الخطط والاستراتيجيات، ويحد من فاعلية الجهود الكبيرة والمبالغ الضخمة المبذولة.

على مدى العقود الماضية، نقرأ ونسمع الكثير عن ممارسات "مخلة" من قبل بعض المعلمين، لا تليق بالتعليم، وتؤثر بشكل مباشر في مستقبل هذا المجتمع، إذا اتفقنا على أن التعليم هو المفتاح السحري لأي نهضة والمحرك الأساس لأي تقدم. إن وجود تقصير في الأداء وحدوث ممارسات تتنافى مع القيم الإنسانية النبيلة والتعاليم الإسلامية العظيمة لدى قلة من المعلمين يؤثر سلباً في أبنائنا وبناتنا ويدنس سمعة تعليم بلادنا.

ليس ببعيد عن الأذهان ما تداوله الإعلام الاجتماعي وانتشر من خلال وسائل التواصل الإلكتروني حول انتهاك حقوق الإنسان والإهانة غير المقبولة لأحد تلاميذ المرحلة الابتدائية من قبل أحد المعلمين، على الرغم من توسل التلميذ للمعلم بأن يعلمه القراءة. مؤلم جداً أن نشاهد ذلك التلميذ الذي يبدو -في نظري- متميزاً من خلال قدرته على الحوار في موقف صعب كهذا! هناك من يدافع عن التعليم بأن المعلم ربما يعاني مرضا نفسيا، وهناك من يرى أنها ممارسة فردية لا يُقاس عليها. وفي كلتا الحالتين، فإن الموقف "مؤلم" ولا ينبغي أن يمر دون عقاب رادع، والخشية أن هذه الحادثة هي قمة جبل الجليد. وفي كل الأحوال، إذا كان المعلم يعاني مرضا نفسيا فهي مصيبة، وإذا كان لا يعاني فالمصيبة أعظم! أين إدارة المدرسة في كلتا الحالتين؟ وهل قامت إدارة المدرسة بالتبليغ عن ملاحظات حول صحته النفسية أو الإخلال بواجباته وقسوة تعامله مع التلاميذ؟ وهل من الصعوبة اكتشاف قسوة المعلم وإخلاله بواجباته؟ أم أن الصعوبة في الإبلاغ عنه؟

لا أعتقد أن الأمر يقتصر على هذه الحالة، وإنما هناك حالات كثيرة يتستر عليها مديرو المدارس من منطلق مقولة: "لا أريد أن أقطع رزقه"، مرددين المثل الشعبي الدارج "قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق" معتقدين خطأ أن لهذا المثل الدارج نوعاً من القدسية الدينية، وهم لا يعلمون أن التستر على مثل هذه الممارسة يُعد خيانة للأمانة.

أعتقد أن مستقبل التعليم لا يقبل التأجيل والتسويف، بل لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة، خاصة أن الأمور واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، ولا تحتاج إلى تردد أو تريث. أولاً: لقد أصبح إدخال التقييم أو "التقويم" الدوري ضرورياً وعلى مستويات مختلفة، ويجب أن ينفذ من قبل هيئة مستقلة كأن تكون "هيئة تقويم التعليم العامة" الجديدة، وأن يُدار بمهنية عالية، بحيث يكون موضوع التقييم وتنفيذه بعيداً عن إدارات التعليم، وبعيداً عن إدارة المدرسة كذلك. وينبغي أن يشارك في تقييم المعلم الفئات التالية:

1) أولياء أمور التلاميذ لتقييم أداء المدرسة عموماً وعن جوانب تقصير بعض المعلمين إن وُجدت، خصوصاً.
2) "الزملاء" يشاركون في تقييم المعلمين.
3) الطلاب يقومون بتقييم المعلمين.

ثانياً: تغيير الأنظمة المعمول بها التي يستحيل معها فصل الموظف الحكومي عموماً، والمعلم خصوصاً، ما يجعل مدير المدرسة ومدير التعليم يتردد في الرفع بتقصير المعلمين، فيدعي بعضهم -كما سمعت مراراً- أن المعلم "لن يُفصل" في كل الأحوال، ومن ثم لن يجدوا إلا الندامة جراء تدخل المحسوبيات والشفاعات والعلاقات الشخصية. ثالثاً: العمل على بناء المعلم القدير ورعايته من حيث التدريب الدوري والحوافز المشجعة التي ترفع من شأنه وتمكنه من أداء رسالته العظيمة.

بعد نظام ديوان المظالم نحتاج لهيئة قضايا الدولة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 صفر 1435هـ 4 ديسمبر 2013
http://www.alriyadh.com/2013/12/04/article889680.html

محمد بن سعود الجذلاني

ونحن اليوم نستقبل العهد الجديد للقضاء السعودي عموماً، والقضاء الإداري منه على وجه الخصوص، بعد اكتمال عقد أنظمة القضاء والمرافعات، وما اشتملت عليه من أحكام ومبادئ طالما انتظرناها. يمكن لي اليوم طرح مقترحٍ أعتقد أنه بات مهماً للغاية المسارعة في تنفيذه وإقراره. لأنه يُسهم في حلّ الكثير من الإشكالات، والقضاء على العديد من السلبيات، وفيه من المحاسن والمزايا الشيء الكثير.

هذا المقترح يتعلق بالقضاء الإداري على وجه الخصوص، وهو إنشاء هيئة خاصة بمباشرة القضايا التي تكون الدولة طرفاً فيها، مدعيةً أو مدعىً عليها. تسمى (هيئة قضايا الدولة) وذلك على غرار هيئة قضايا الدولة في مصر مثلاً.

وبإنشاء هذه الهيئة، تتوحد الجهود، وتجتمع الخبرات، وترتفع كفاءة الأداء، في تمثل كل الجهات الحكومية أمام القضاء الإداري. بدلاً عن تشتتها وتفريقها بين إداراتٍ قانونيةٍ في كل وزارة أو إدارة أو جهة حكومية.

ولا تنحصر فوائد وإيجابيات إنشاء هذه الهيئة على الجهات الحكومية وإدارات الدولة فقط؛ إنما يشترك في الاستفادة من وجودها كل أطراف العلاقة في الدعاوى الإدارية (الجهة الإدارية – والطرف الذي يخاصمها – والقضاء الإداري) وذلك كما يلي:

أولاً: الإدارات الحكومية تستفيد ما ينعكس على حفظ حقوقها، ورفع كفاءة من يمثلها في الدفاع عن هذه الحقوق، وتجميع الخبرات في جهة واحدة، ليستفيد من هذه الخبرات كل الجهات الحكومية دون استثناء، وذلك لأن القضايا ستكون متشابهة، وتتوافر السوابق القضائية، والاجتهادات الشرعية والنظامية في مكان واحد، بينما يستفيد منها كل الإدارات.

ثانياً: أما الأفراد أو الجهات الخاصة التي تقاضي الإدارات الحكومية، فستكون هذه الهيئة خصماً شريفاً لهم، فلا تدافع عن الجهات الحكومية إلا بالحق، وتتولى تمحيص ما يرد إليها من الإدارات الحكومية من دفاع، أو تبرير، فإن رأت فيه حقاً قدّمته للقضاء، وإن رأته واهياً، واستبان لها الحق مع الطرف الآخر، لم تقحم نفسها في خصومة باطلة. ولا تكون سبباً في تعطيل العدالة أثناء المرافعة بالتخلف عن حضور الجلسات، أو عدم الاستجابة لما يطلبه القضاء من مستندات. وبعد المرافعة وصدور الأحكام تكون أول من يمتثلها ويتولى تنفيذها.

ثالثاً: وفي جانب القضاء الإداري، ستكون هذه الهيئة خير معين له على أداء دوره، كما سبق من الحرص على حضور الجلسات المقررة، وتقديم المستندات، والحرص على عدالة وتمحيص الدعاوى والدفوع القانونية.

لقد سبق لي في عدة مقالات انتقاد أداء الجهات الحكومية وممارساتها الكثير منها في القضاء الإداري، والإشارة إلى إشكالية ضعف كفاءة الإدارات القانونية في الوزارات، وعدم توفير الكوادر البشرية المؤهلة الكافية، التي تساعد على حفظ حقوق الإدارة، والدفاع عنها بحق. واقترحت حينها تمييز المستشارين القانونيين في الوزارات والجهات الحكومية بكوادر خاصة بهم، على غرار الكوادر القضائية، وكوادر أعضاء هيئة التحقيق والإدعاء العام، مما يساعد على استقطاب والمحافظة على المؤهلين من القانونيين، وتشجيعهم على العمل والعطاء المتميز.

وإنشاء هيئة خاصة لقضايا الدولة، سيكون هو التطبيق الأمثل لهذا الاقتراح الذي سبق لي طرحه، وذلك بأن تتكون الهيئة من مجموعة مستشارين لا يقلون خبرةً وتأهيلاً عن القضاة، ومنحهم المزايا المادية، والصلاحيات، والدعم، الذي يُمكّنهم من القيام بدورهم الرائد في حفظ المال العام، والدفاع عن حقوق الجهات الحكومية.

ويمكن لهذه الهيئة في حال وجودها أن تتولى أيضاً تقديم الفتاوى القانونية للجهات الحكومية المختلفة، وذلك من خلال قسم خاصٍ بالفتوى القانونية، وهذا أيضاً ما سبق لي مناقشة إشكالية عدم توافره في مقال لي قديم عن (الفتوى القانونية أين نجدها؟).

وستكون هذه الهيئة أيضاً بما يتوافر فيها من خبرات قانونية، وقضائية، وكفاءات، عنصراً داعماً قوياً يساهم بفاعلية في صياغة الأنظمة، وفي تعديلاتها. والمشاركة في اللجان المعنية بالبحث القانوني، وإبداء الرأي النظامي.
ولا يغيب عن الذهن أيضاً: أن وجود هيئة مستقلة لقضايا الدولة، سيسهم في استقلال الإدارات القانونية الحالية، عن تبعية الوزارة والوزير، مما يعطيها الحرية والدافع للالتزام بشكل أكبر بمبادئ العدالة، وعدم التأثر بقرارات ومواقف فردية لمسؤولي الوزارة، الذين قد يتدخلون لتبرير أخطائهم، أو تغطية تجاوزاتهم.
وستحظى هذه الهيئة كذلك، بهيبةٍ واحترام لدى القضاء، والناس، والوزارات والجهات الحكومية. وستكون مصدراً موثوقاً للكشف عن مكامن الخلل والضعف في الوزارات والإدارات الحكومية، وتقديم تقرير بذلك إلى الملك ورئيس مجلس الوزراء. مما يجعل أي وزارة تحسب لهذه الهيئة حسابها، وتحرص على الدقة والالتزام بالقانون في أعمالها وقراراتها.
وحقيقةً فإن ميزات وإيجابيات (هيئة قضايا الدولة) أكثر من أن أستوعبها في مقال، إلا أني أتمنى رؤية هذا المقترح حقيقةً قائمة، لشدة الحاجة إليه. ولأنه سيكون مع النظام القضائي للقضاء الإداري الجديد، عنصرا قوة وعدالة.
وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم سبحانه.

عندهم: حقوق الإعاقة.. وعندنا: إعاقة الحقوق!

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 1 صفر 1435هـ 4 ديسمبر 2013
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/04/1013649

خالد السيف

الضمير في: «عندهم» حيٌّ يعود للغرب، فيما تتعرّى: «نا» فتلحقنا دون استتار، وكأننا بالمرّةِ لا نملك: «ضميراً».! فما عند: «الغربِ» إذن هو باقٍ بوصفه حقّا، وليس للحكوماتِ فيها من مِنّةٍ، ذلك أنَّ: «الإعاقة» لديهم؛ ليست سوى:«إنسانٍ» قد قُدّر له أن يتعثّر دون إرادته، فلم يكن بدٌّ من استعادة حقه: «تنمويّا»، وذلك بإعادة إنهاضه ثانيةً ليستأنف حياته بأفضلَ مما كانت عليه قبلاً، ولن يكون ذلك ما لم تتم إقالته من عثرةٍ ستُسأل عنها: «الحكومة»، إن هي قد قصّرت في أن تَمهد له الطريقَ، ابتغاء أن يعود: «مُنجزاً» إذ إنه ما من: «عبقريٍّ» إلا وقد شكا: «إعاقةً» أيّا كان نوعها. ذلك ما كان عند: «الغرب» قائما على أصوله الحقوقيّة، أما ما هو عندنا فهو أنموذجٌ اُجتثّت فيه: «الحقوق» فما لأصولها من قرار، وبات – مَن يشكو حالة إعاقةٍ – صالحاً لأن يُضرب به المَثَل الحَي لنضوب معين: «الإنسانيّة»، إذ قذفنا بـ:«المعاق» من سطحِ:«التنمية» إلى حوش/ فناء: «التسوّل» لحقوقه، الأمر الذي تراكمت عليه:«الإعاقات» بفعل عثرات: «مؤسسات الحكومة» تلك التي يصطدم بها: (المعاقون) إذا ما أرادوا أن يستعيدوا: «إنسانيتهم» أو أن يتذوّقوا طعم انتمائهم لـ: «وطنهم».! وبأيّة حالٍ.. فإنّ: «المعاق» ها هنا لن يكون بوسعه أن يظفر بشيءٍ من: «حقوقه» في حال ظلَّ منتسباً إلى مجتمعٍ، لا يُمكن أن يُرى فيه إلا: «عبئاً» وبلبوسٍ ظاهر البؤس لمتسوّلٍ تحرّضه بيروقراطيّة -أجهزة الحكومة- على أن يستجدي حقّا قد ضمنه له الشرع والنظام وفق نصوصهما المعتبرة. ولقد طفِقَ -المعاق- يطرق أبواباً -ظلّت قبالته موصدةً – وهو ما فتئ يُدمن قرعها، رجاء أن تنفتح – ذات صحو ضمير – إذ يأمل المعاقُ ممن -أقفلوا في وجهه تلك الأبواب- أن تحين منهم لحظة إنصاتٍ واعٍ، فيستوعبوا بالتالي: أنّ ذلك :«المعاق» لم يكن إلا: «مواطناً» يبغي جملةً من حقوق قد تكفّلت بها: «أنظمة» معتبرة سياسياً/ وقانونياً، بيد أنها لم تحظ بشيءٍ من تفعيلٍ إجرائي، وهي أنظمةٌ تحتوي في كثيرٍ منها على قراراتٍ -جدّ عظيمة- لكنها لن تجدي نفعاً ما بقيت حبراً على ورق، وحبيسة أدراجٍ قد صدئت أقفالها من طول عهد سجنها.. ما أخشاه أن يأتي أحدهم محتجاً بأنهم قد أضاعوا: «المفتاح»!! وبما أنّ الأمم المتحدة تحتفي باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يصادف أمس الموافق: 3 ديسمبر من كل عام، بهدف نشر الوعي بقضايا الإعاقة وبحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمكاسب التي تتحقق من إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في كل جانب من جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمعاتهم. فإني أستوعب ما نحن عليه مجتمعيّا/ ونظاميّاً من و ضعية:

«التّخلف» المزري إزاء حقوق المعاق، لذا فإنه من السَّفه أن أطالب بأنّ نُماثل الآخرين في تعاطيهم حقوقياً مع ذوي الإعاقة، فضلاً عن أن نتفوق عليهم، غير أني أتمنى -من هذه الكتابة- التحفيز على أن نُفعّل شيئاً واحداً وهو: إدانة من كان سبباً في وضع العراقيل التي تحول دون استيفاء: «المعاقين» حقّوقهم الإنسانية على النحو الذي جاء في برنامج العمل العالمي الخاص بذوي الإعاقة. ولئن تمكنّا إذ ذاك من إدانة الأسباب المعرقلة ومن كان يقف وراءها فإننا حينها نكون - عمليّاً- قد وضعنا أقدامنا على الطريق الصحيح في سبيل حفظ ماء وجوهنا ليس أمام: «الأمم المتحدة» وإنما أمام أبنائنا من ذوي الإعاقة.

المملكة تتقدم نقطتين في "الشفافية"

حصلت على 46 نقطة.. وثلثا بلدان العالم أقل من 50 درجة..

و"النزاهة" تغيب عن 177 دولة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=169870&CategoryID=4

تبوك: عبدالقادر عياد 2013-12-04 AM 1:46
أعلنت منظمة الشفافية الدولية، صباح أمس، نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2013، والذي شمل 177 دولة، حيث حصلت المملكة على "46" نقطة مقابل "44" نقطة عام 2012، في المؤشر الذي يبدأ من الدرجة " 100" للبلدان النقية من الفساد، ثم "صفر" للبلدان الأكثر فساداً.
وذكرت المنظمة، عبر موقعها، أن مؤشر مدركات الفساد 2013، هو بمثابة تحذير من أن إساءة استخدام السلطة، والتعاملات السرية، والرشوة، هي قضايا تدمر المجتمعات، موضحة أن المؤشر شمل 177 دولة، على مقياس من صفر ويعني (فاسد جدا) إلى 100 ويعني (نظيف جدا). وأكدت أنه لا يوجد بلد لديه درجة الكمال من حيث النزاهة، وأن ثلثي بلدان العالم سجلت درجة أقل من 50، وهو ما يشير إلى وجود مشكلة فساد خطيرة في جميع أنحاء العالم.
تهديد الفساد
وقالت رئيسة "الشفافية الدولية" هوغيت لابيل "يُظهر مؤشر مدركات الفساد 2013 أن جميع الدول ما زالت تواجه تهديد الفساد على جميع المستويات الحكومية". وأضافت: يجب على المؤسسات الحكومية أن تكون أكثر انفتاحاً فيما يخص عملها وأنشطتها، وأن يكون المسؤولون أكثر شفافية في صنع القرار، مؤكدة أنه ما زال من الصعب التحقيق في الفساد وملاحقة المسؤولين عنه أمام القضاء.
وحذرت المنظمة من أن الفساد يعرقل جهود مواجهة التغير المناخي والأزمة الاقتصادية والفقر المدقع، مطالبة دول مجموعة العشرين وغيرها من التكتلات، بمكافحة أنشطة غسل الأموال وأن تجعل الشركات الكبرى أكثر شفافية، وأن تسعى لاسترداد الأموال المسروقة.
وختمت لابيل بقولها: "حان الوقت لوقف من يفلتون بالفساد، إن الثغرات القانونية وغياب الإرادة السياسية في الحكومات يساهمان في الفساد المحلي والفساد العابر للحدود، ويجب أن تتضافر الجهود من أجل إيقاف إفلات الفاسدين من العقاب".
إشراف مستقل

من جانبه، قال المدير الإقليمي لمنظمة الشفافية الدولية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا كريستوف ويلكي، عبر تصريح لـ "بي بي سي" أمس: تصوروا ما الذي يحتاجه بلد ما لاجتثاث الفساد. يتطلب الأمر دائما وجود مؤسسات يديرها أشخاص يتحلون بمستويات من النزاهة ونظام إشراف مستقل، مضيفاً: "إن هناك إحساسا عاما بتفشي الفساد في منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك أجهزة الشرطة والقضاء والإدارات الحكومية المعنية بالمشتريات العامة".

وأوضح ويلكي لـ"الوطن" أن ترتيب المملكة يقل عن المتوسط العالمي، إلا أنه أفضل بكثير من نتائج بعض الدول في المنطقة، مستدركاً بأن الشفافية ما زالت متدنية بشأن المعلومات العامة، خصوصاً ما يتعلق بالميزانية، مما حال دون تقديم تقارير صحفية حقيقية حولها.

وأضاف أن العديد من المبادرات الرسمية لمكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط لم تتمكن بعد من إحداث تغيير فعال، وقال: "حكومات معظم دول الشرق الأوسط أنشأت إدارات لمكافحة الفساد مؤخراً، إلا أن هذه الإدارات لم تصبح سارية المفعول سواء في تنسيق استراتيجيات مكافحة الفساد في الدوائر الحكومية أو فيما يخص المجتمع"، مبيناً بأنه لا بد من تغيير ثقافة السرية وانتهاج الشفافية والمساءلة لمنع الفساد، ومؤكداً أن وضع قوانين المكافحة لن يؤثر في المعايير الدولية للنزاهة مالم تنفذ تلك القوانين بشكل فعال.

مصادر 2013

يجمع مؤشر مدركات الفساد بياناته من عدة مصادر من الخبراء الذين يملكون معلومات عن الفساد في القطاع العام، وذلك بعد التأكد من مؤهلاتهم ودرجة موثوقيتهم، حيث احتسب مؤشري 2013 و2012 باستخدام 13 مصدراً مختلفاً من 12 مؤسسة مستقلة تعمل على تسجيل مدركات الفساد خلال العامين الماضيين.

واتخذت المنظمة عدة خطوات لتطوير منهجية المؤشر عن وضعه السابق خلال الـ 17 عاماً الماضية "اعتباراً من 1995" عبر الاستعانة بالبحوث والتحليلات والاستشاريين للوصول إلى نتيجة دقيقة.

الإفصاح عن الأصول

وكان ويلكي قد كشف لـ"الوطن" في 7 أغسطس الماضي؛ أن المملكة احتلت في تقرير 2012 نتيجة فوق المتوسط بالنسبة للشرق الأوسط، مشددا على أهمية سن قانون يفرض على الموظفين العموميين الإفصاح عن الأصول، لأنه يعتبر أداة مهمة في منع وكشف الفساد إذا استخدم بشكل صحيح، لافتاً إلى أن عام 2013 شهد مواصلة "نزاهة" بناء الإطار القانوني والمؤسسي لمنع الفساد في المملكة، وأن بناء نظام فعال لمكافحة الفساد يتطلب الالتزام بالإجراءات القانونية، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالميزانيات العامة والتعيينات، معتبرا الخطوات التي قطعتها الأجهزة الحكومية بالمملكة في طريق الحكومة الإلكترونية لم تصل بعد للمجالات الحيوية.

وقال: "الخطوات التي اتخذتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" لتفعيل مشروع قانون حماية المبلغين عن مخالفات الفساد يقصر كثيرا عن المعايير الدولية"، لافتاً إلى أن الأسباب التي أدت إلى انخفاض تقييم المملكة عام 2012 كانت تشمل العديد من الأسباب ومن بينها ما يطرح في وسائل الإعلام عن الفساد.

الدول العربية في المؤشر

وجاءت الإمارات في مقدمة الدول العربية في مؤشر 2013 حيث حصلت على 69 نقطة، فيما احتلت قطر المرتبة الثانية بـ 68 نقطة، ثم عمان 48 نقطة، وفي المرتبة الرابعة السعودية بـ 46، ثم الأردن بـ 45، وجاءت الكويت في المرتبة السادسة بـ 43 نقطة، تليها تونس بـ 41 نقطة، ثم المغرب بـ 37 نقطة، والجزائر تاسعا بـ36 نقطة، ثم مصر بـ 32 نقطة، ولبنان في الحادية عشرة بـ 28 نقطة، وفي المرتبة الثانية عشرة العراق بـ16 نقطة، ثم اليمن بـ 18 نقطة، تليها سورية بـ17 نقطة، فيما حلت ليبيا في المرتبة الأخيرة على الدول العربية بـ 13 نقطة.

.. وعيون "دولية" لملاحقة لصوص "المال العام"

للعام الثامن عشر، تتفحص دول العالم – بحكوماتها وشعوبها – ذاك المؤشر "مؤشر مدركات الفساد" الباحث عن مكامن الفساد؛ من "استغلال للسلطة، وسرقة للمال العام، ورشوة".

فمن "لعنة الموارد" ولدت "الشفافية الدولية" إذ إن لصوص المال العام، لا تؤثر فيهم مشاهد الجياع والمشردين، ولا تحرك ضمائرهم تلك الصور التي يجمع إطارها الصغير متناقضات الغنى والفقر جنباً إلى جنب.

كان بيتر آيغن يعمل مديراً للبنك الدولي عندما سمحت له متطلبات عمله أن يعايش الفساد المستشري في بعض دول أفريقيا، ويرى كيف يموت الناس جوعاً بجوار مواقع الشركات الأجنبية الكبرى الخاصة بالتنقيب، التي تستنزف خيرات أرضهم، حيث يزداد أصحاب السلطة ثراء، فيما يزداد البقية فقراً.

في 1990 قرر بيتر مع مجموعة من رفاقه تأسيس منظمة دولية لمكافحة الفساد في العالم، ومع مرور الوقت ازدادت منظمتهم قوة، حيث وصلت فروعها إلى 26 عام 1994، وتواصل العمل دولياً حيث تمكنت المنظمة من المشاركة في تنظيم مؤتمر دولي لمكافحة الفساد، ساعد في تجمع نحو 1500 ناشط وخبير في هذا المجال.

عام 1995 بدأت منظمة الشفافية الدولية إصدار مؤشر مدركات الفساد، الذي يقيس مستويات الفساد في معظم الدول، وبعد عامين اتفقت 34 دولة على مكافحة الرشوة الدولية، وسن قوانين تجرم دفع الرشى للسلطات في البلدان الأخرى، ومع نهاية العام كان للمنظمة 49 فرعاً في معظم دول العالم.

وفي عام 1999 بدأ تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الرشوة بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية، لمحاصرة الشركات التي تدفع الرشى.

كانت المنظمة الصغيرة تزداد قوة وتأثيراً مع مرور الوقت، حيث تزايدت الاتفاقيات التي تحاصر الفساد، متزامنة مع نشر الوعي بأهمية مكافحة الفساد، وتشجيع النزاهة، ومن ذلك إصدار جائزة للنزاهة عام 2000 حيث كان الفائز الأول بها الضابط المغربي مصطفى أديب الذي كشف عملية فساد متعلقة بالنفط.

"مدركات الفساد"

واصلت "الشفافية الدولية" إصدار مؤشرها الخاص بمدركات الفساد بشكل منتظم كل عام، إضافة إلى إصدارات أخرى تتعلق بتقرير الفساد العالمي، ومؤشر دافعي الرشوة، وتقييم نظام النزاهة والشفافية في البلدان، وكذلك الأدوات التي يحتاجها مكافحو الفساد، والأطر القانونية ضد الرشوة وغسيل الأموال، ليتوج العام 2003 باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعتها 140 دولة.

وبدأ مؤشر مدركات الفساد كأكبر مقياس عالمي لاستطلاع الرأي العام، عبر مشاركة عشرات آلاف الأشخاص من 48 بلداً، وفيما كان عام 2004 توسعت المنظمة لتحظى بـ 90 فرعاً حول العالم.

كانت فضيحة "النفط مقابل الغذاء" في العراق أول قضية تتزامن مع البدء في تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد العالمية، التي دخلت حيز التنفيذ، والتي تتطلب من 140 دولة سن وإنفاذ العقوبات الجنائية ضد المتورطين بأعمال الفساد، والتعاون لمكافحته.

وأصبح مؤشر مدركات الفساد الآن هو الرقيب العالمي على حركة الفساد في نحو 174 دولة، فيما ترصد عيونه كل أعمال استغلال السلطة، والرشى، وسرقة المال العام، عبر آليات تطورت بدءاً من المسوحات المباشرة للآراء العامة، ثم عبر الخبراء الاقتصاديين، والمصادر الأخرى التي تشمل وسائل الإعلام ونشطاء المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار ثقافات المجتمعات.

وتحرص المنظمة على متابعة منهجية الدول في مكافحة الفساد، وجدية ذلك من حيث إيقاع العقوبات، فيما تواجه بعض الانتقادات التي تتعلق بأساليب جمع المعلومات.

كاريكاتير

ذ

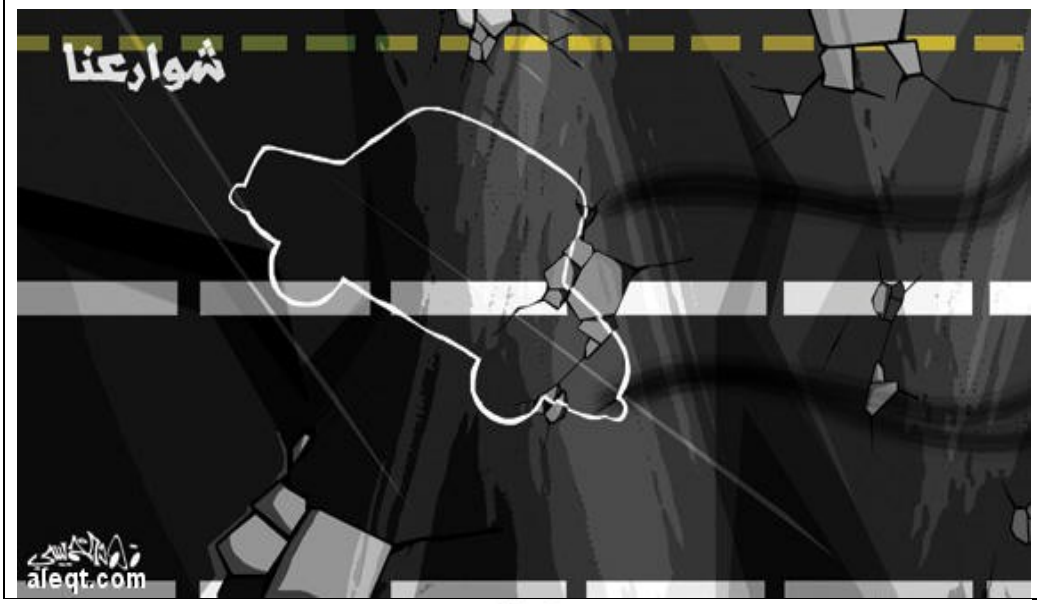

الاقتصادية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/12/04/article_804995.html

AL-JAZIRAH الجزيرة .com

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20131204/cartoon.htm?car=madi